

طريق الحركة المصرية

كثيراً ما ينظر المصريون بعين الزهو والفخر إلى حركتهم الوطنية في أطوارها المختلفة ، وقد اعتادوا إظهار ما فيها من صفحات المجد والبطولة ، دون أقل محاولة لإدراك ما شابها من جرائم الفشل ، أو عناصر الركود والضعف . وعن نظم الشعب المصري إذا اعتبرناه مسئولاً عن هذا الانحطاط الشاذ . فالمسئولية كلها تقع على عاتق من تناول حركتنا الوطنية بالبحث من الكتاب والمؤرخين ، وعلى عاتق بعض الزعماء السياسيين ، الذين اتخذوا المتاجرة بأسماء الزعماء الراحلين ، والتمسك ببطولتهم طريقاً لاكتساب الأنصار واستدراار العطف .

أغلب أو كل ما ظهر لكتابنا في تاريخ الحركة الوطنية لا يعدو مجرد العرض التاريخي ، أو السرد التزمي للحوادث دون أقل محاولة لعرف بواعثها ، وعقلية الزعماء القائمين بها ، والعلاقة بين هذه العقلية وتوجيه الحركة واختيار وسائل الكفاح ، وبينها وبين النظم الاقتصادية والاجتماعية التي كانت سائدة في عصرهم . وما كان لأحد أن يحكم على هذه الحركة حكماً صحيحاً عادلاً بدون تعرف أطوارها المختلفة ، والأساس الفكري الذي استند إليه كل طور ، وما استخدم فيه من وسائل ، وما أحدثت تلك الوسائل من نتائج ، وما تمخض عنه هذا الطور من تيارات واتجاهات في طريق الحركة المصرية ، وفي عقلية الشعب . وإذا كنا لا نستطيع الإلمام بتاريخ الحركة الوطنية تفصيلاً في مثل هذا الحيز الضيق المحدود ، فنكتفي هنا بأن نقسمها باختصار إلى أطوار ثلاثة : طور الزعامة العسكرية ، طور الزعامة الأدبية ، وأخيراً طور الزعامة القانونية .

أولاً - طور الزعامة العسكرية :

وتبدو بأجلى مظاهرها في عصر محمد علي ، ذلك المغامر العسكري الذي ساقه القدر إلى مصر ليتولى زعامة طور من أطوار نهضتها الحديثة . وإذا كانت مصر على يد تلك الزعامة ، قد بلغت درجة عظيمة من الامتداد والتقدم ، إلا أنها لم تلبث أن اضمحلت ، لافتقارها إلى الكفاية السياسية ولما شابها من أخطاء ، أولها أنها لم تتخذ لنفسها سياسة خارجية حكيمة تتفق ومصالح مصر دون أى اعتبار آخر . بل هي أوقعت البلاد في سلسلة من الحروب المتتابعة المتوالية ، أنهكت قواها ، وألبت الدول عليها ، وأضاعت هيبة الدولة العثمانية وهيبة الإسلام بصفة عامة ، بإظهارها للأوربيين مبلغ ضعفها . ولو تجنبت مصر يومئذ الاصطدام بالدولة العثمانية وقصرت توسعها على الجنوب والغرب ، وحاولت الاستفادة جدياً من تنافس الدول الأوربية ، فلم تسمح لنفسها بالانقياد لتحريض فرنسا ، ولم تحسن الظن بعودها الخلابية ، لكانت نهضتها أوفر نجاحاً وأطول أمداً .

ولو بحثنا عن علة هذا الخطأ . لوجدناه في أن محمد علي كان أقرب إلى « العسكري المغامر » شأن نابليون وقصر ، منه إلى باعث شعب ومؤسس دولة . إذ لم يكن اتجاه توسعه في حدود ما ينبغي أن يكون المجال الحيوى لشعب وادى النيل . فقد كان الواجب أن يقف توسعه شمالاً عند عكا ، متجنباً الاصطدام مع السلطان العثماني بذلك ، موجهاً جيوشه عبر السودان إلى منابع النيل ، وغرباً إلى برقة وما وراءها . ولو وقفنا عند دوافع فتحه للسودان لوجدنا في طليعتها البحث عن الذهب ، وتجنيب السودانيين . أى أنه أراد ضم السودان ، لا لأنه شطر الوادى الجنوبي ،

ونصف مصر الحيوى ، ولا لأهميته الاقتصادية والقومية ، وإنما لاستغلال ذهبه وقواه البشرية فى إشباع أطماع أبعد ، فى جهات أخرى لا تدخل فى مجال التوسع المصرى . ومع ذلك رأيناه يدفع إليها بجيوشه عبر الشام فى حروب متعاقبة مع السلطان ، لم تكن لتدعو إليها ضرورة . وكان من الممكن والأفضل تفاديها ادخاراً لقواه ، ولقوى الشعوب الشرقية كافة .

وبوفاة محمد على تعاقب على مصر حكام أقل عزيمة وحنكة . واتضح فى عهد عباس وسعيد أن جهود محمد على المضنية قد أسفرت عن تأسيس مجرد أسرة حاكمة ، لا عن إحياء شعب وتأسيس دولة . فهذا عباس تسود حكمه الفوضى ، وقد أوقف عجلة الإصلاح تماماً بعد أن بدأت تتناقل فى أيام محمد على الأخيرة ، بفشل جهوده العسكرية ، التى كانت محور إصلاحاته جميعاً . أغلق عباس المدارس والمصانع التى أنشأها محمد على كضرورة حربية لتجهيز الجيش وتموينه ، ولم يتردد فى إظهار نعرته التركية الصريحة ، ولم يخف عن المصريين احتقاره إيّاهم . وإذا كان سعيد لم يستمر بعد فى تلك السياسة بكبح جماح النعرة التركية ، وبتقريبه إلى المصريين ، وجعله اللغة العربية هى اللغة الرسمية . إلا أنه كان خاملاً مترهلاً ، متقلب الأهواء ، أو توقراطى النزعة ، حريصاً على أن يجرّد الشعب من كل مهيئات النهوض والتحرر . فبادر أول اعتلائه العرش إلى إلغاء ديوان التعليم . وعندما أشار عليه مستشاره السويسرى بإعادة فتح المدارس المغلقة أجابه قائلاً : « لماذا نعلم الشعب ؟ ليتعذر علينا حكمه ؟ دع القوم على جهلهم ، فالأمة الجاهلة أسلس من الأمة المتعلمة قياداً » .

ومن عجب أن يمد سعيد فى نفس الوقت الذى حارب فيه التعليم المصرى ، يد المساعدة إلى المدارس الأجنبية التى أسستها الإرساليات

الذهبية . وما ذلك إلا مظهرأ من مظاهر انقياده للأجانب ، وتدليله لهم تدليلاً شجعهم على الإضرار بالمصريين وابتزاز أموالهم . وكان قناصلهم من ورائهم يحمونهم بالامتيازات الأجنبية ، ويقسمون معهم أموال الشعب السلوبة . تلك المحاباة الصارخة للأجانب تبدو لنا بصفة خاصة في الامتياز الذي أعطاه سعيد لصديقه الأفاق « دلبس » بشروط سخية مجحفة بالشعب المصري ، من أخذ الشركة ما تجده من الحامات في مصر مجاناً ، إلى وضع يدها على مساحات غير معقولة من أراضى الدولة تربو بكثير على ما يلزمها لحفر وصيانة القنال ، إلى تسخير عشرات الألوف من الفلاحين المصريين في عمليات الحفر . وكانوا يسامون أشد أنواع القسوة والاستغلال ، حتى لقد كانوا يموتون كالذباب إعياءاً وجوعاً . بل لقد وصل سعيد في انقياده للأجانب إلى حد إرسال حملة مصرية إلى حرب المكسيك مجاملة لفرنسا بناء على توسط فرديناند دلبس . حتى لقد صوره بعض المؤرخين يومئذ بدمية خشبية تحركها فرنسا من وراء ستار ، وتسخرها في أغراضها الخاصة .

تولى إسماعيل الحكم بعد سعيد والتركة مثقلة بالأعباء والديون . وأبدى أول عهده روحاً طيبة وغيره لا بأس بها . حاول مخلصاً التحرر من الشروط المجحفة في امتياز شركة قنال السويس ، ولكن انتهت محاولته بمأساة التحكيم للضحكة إذ أصدر لويس نابليون ، وهو الخصم في الخلاف والحكم ، قراره بإلزام مصر بدفع تعويضات جسيمة ، بلغت نحو ثلاثة ملايين من الجنيهات تعطى إلى الشركة مقابل إلقاء السخرة ، واسترداد الحكومة المصرية بعض الأراضى ولترعة المياه العذبة . هذا القرار جاء « نحفة من نحف القضاء » كما وصفه قنصل أميركا في مصر

يومئذ . ولا نفهم كيف حكم لويس نابليون بهذه التعويضات ، ولا كيف قبل إسماعيل أن يدفعها . فاسترداد الدولة المصرية للأراضي المتنازع عليها بحجة قلم ومن غير تعويض ، عمل من أعمال السيادة ما كان لها أن تتفاوض بشأنه مع دولة أجنبية . وإلغاء السخرة من ناحية أخرى إن هو إلا إزالة حيف ، تحتم أبسط المبادئ الإنسانية إزالته . ولم يكن لفرنسا أن تطالب مصر بتعويض عن عمل كهذا ، لأن تسخير المصريين في تحقيق مطامعها ليس بالحق المكتسب !

لم يكن الأمر ليجتاح إلى مفاوضة أو تحكيم أو مساومة ؛ ولقد أخطأ إسماعيل بإيقاد وزيره الأرمني نوبار لهذا الغرض . وكان الأولى به أن يبادر بتعديل الاتفاق بطريقة حاسمة . لاسيما وأن الظروف الدولية ، من حيث موقف السلطان وبريطانيا ، كانت مواتية ومشجعة لمصر على أن تفرض التعديل الذي تريده على الشركة كأمر واقع . ذلك فصل من فصول مأساة القنال بدأه إسماعيل بطلا ليختمه متردداً متراجماً ! ومن عجب أن تنتهى تلك المأساة ببيع أسهم مصر في شركة القنال وهي أكثر من الثلث بما يقل عن أربعة ملايين من الجنيهات . أى بمبلغ يزيد على جملة التعويضات التي ألزم إسماعيل بدفعها بمليون جنيه فقط . وتلك أعمى مقارنة عجيبة ! وأعجب منها أن ينفق إسماعيل على حفلة افتتاح القنال وما تخالفها من بذخ مروع وبهجة خرافية مليون ونصف مليون جنيه ، ليضطر خليفته توفيق فيما بعد لأن يبيع حصة مصر في الأرباح ، وهي ١٥٪ منها ، بمبلغ ٨٨٠,٠٠٠ جنهما ، أى بما هو أكثر بقليل من نصف نفقات حفلة الافتتاح الخرافية الباهظة .

وإذا طرحنا مأساة القنال جانباً وجدنا عهد إسماعيل حافلاً بمشروعات التعليم والرى . فازداد فيه عدد المدارس زيادة كبيرة وحفرت عشرات

الترع وأصдحت مئات الآلاف من الأفدنة . كما كان اسماعيل أكثر توفيقاً من محمد علي من حيث اتجاه التوسع الطبيعي لشعب وادي النيل . فهو لم يجرّد الحملات العسكرية كما فعل محمد علي . وإنما حرص على توجيه جيوشه وبعثات كشفه في الاتجاه الصحيح لهذا التوسع ، بضم أقاصي السودان وأعلى النيل والصومال وأوغنده . فكانت فتوحاته في هذا الاتجاه ناجحة بدأت بتودة ومن غير طموح اندفاعي ، وانرض الاستثمار الاقتصادي ونشر التجارة .

ومها يكن حكم التاريخ قاسياً على اسماعيل من حيث ما تميز به عهده من حب المظاهر ، وسوء التصرف إلى حد طغت فيه عوامل الفوضى والفساد ومن ثم الارتباك المالي ، على ما حقق من خطوات الإصلاح . فالذي يهمننا حقاً ، والجدير بعنايتنا حقاً هو أن الشخصية القومية المصرية بدأت تتكون ، وتبرز معالمها في أواخر عصر اسماعيل . وذلك لهوضه بالتعليم إلى حد كبير من جهة ، وللازدیاد تدخل الدول الأجنبية في شئون البلاد من جهة أخرى . . ذلك التدخل الذي بدأ برعاية الدول لمصالح طبقة الرأسماليين الدوليين ، الذين أنزوا بالتجارة الرخيصة في ديون اسماعيل المبسوط اليدين ، على حساب الشعب المصري . ثم توسعت بعض الحكومات في تلك الرعاية ، لاسيما الحكومة الانجليزية ، إلى حد الإشراف الفعلي على سياسة البلاد وتمهيد الطريق لاحتلالها .

رأى الشعب المصري ذلك التدخل يصل إلى حد تأليف وزارة يرأسها أرمي ، وبها عضوان انجليزى وفرانسى فضج وسخط ! وتحول هذا السخط في الجيش إلى شبه تمرد بتأخير صرف مرتبات الضباط ، والتجاء نوبار رئيس الوزراء إلى دفع بعض المتأخرات إزاء إلحاحهم ، مع إحالة الكثير منهم إلى التقاعد بنصف مرتب . إذ هجم بعض الضباط المسلحين على نوبار

والوزير البريطاني ولسون ، واقتادوها قسراً إلى نظارة المالية ، حيث وافاهم الخديوى بين هتافات الجماهير العدائية طوال الطريق ضد الأجانب والتدخل الأجنبي . ولم يمثل العصاة لأمر الخديوى بالتفرق ، واحتكوا بالحراس فاضطرت وزارة نوبار إلى الاستقالة ، مما أثار رغبة الإنجليز وحرك مخاوفهم ، فانهموا اسماعيل بالتواطؤ مع الثوار ، وبالإيعاز إلى الأهالى بتقديم الاحتجاجات وتنظيم المظاهرات الخ .. كما احتج الوزيران الإنجليزى والفرنسى على حده من سلطتهما . فما كان من اسماعيل إلا أن واجههم برغبة الشعب المصرى فى تأليف مجلس وزراء مصرى يكون مسئولاً أمام مجلس نيابى . وألف وزارة جديدة اتبعت سياسة حازمة ضد لجنة التحقيق والتدخل الأجنبي ، واستقبلها الشعب بحماس وتأييد ظاهر ، وبهذا يكون الشعب قد كسب الخديوى إلى جانبه فى كفاحه المبرر ضد الاستغلال الأجنبي . مما جعل الدول تبادر بموافقة السلطان إلى إجبار اسماعيل على التخلي عن العرش ، مع نفيه خارج القطر .

ولا أظننا فى حاجة إلى الدخول فى تفاصيل تلك الحوادث لنندل على أن رأى العام المصرى قد أثبت وجوده فى أواخر عهد اسماعيل بالفعل . إلا أننا نحرص على أن نسجل أن ظهور رأى العام لم يكن من صنع اسماعيل أو بتحريضه كما ظنت الدول الأجنبية خطأ ، أو كما ادعت ذلك للتخلص منه . إنما كان ظهور رأى العام قائماً على اختيار الفكرة الوطنية المصرية فى النفوس ، وامتدادها بالتعليم فى طوائف الشعب . وقد بدأ الشعور الوطنى يتجسم فى الجيش بصفة خاصة . ذلك لأن الجيش كان هو الطائفة الوحيدة التى يعتد بقوتها بين طوائف الشعب . فتلك طبقة الموظفين وأصحاب المهن ضئيلة العدد . ولم تكن فى البلد صناعة يلعب عمالها بتركزهم فى المدن دوراً يذكر فى توجيه سياسته . بينما كان

المزارعون متفرقين في الأراضي غير متجمعين كعمال الصناعة ، مكبلين في ذلك العهد الاقطاعي بقيود الحرمان والجهل والسخره ! ومما ساعد على نمو الشعور الوطني وتغلغله في صفوف الجيش أن كانت المراتب العليا والترقية إليها قاصرة على الأجانب والأتراك والشركس . وكان هؤلاء يحرصون على إخماد الأنفة ، والاعتداد بالنفس والعزة القومية ، وحرية التفكير والتصرف في نفوس رؤوسهم المصريين بمجرد ظهورها . مما ولد السخط في نفوس هؤلاء وزاده تفاقمًا وحدة . . حتى لقد ألف نفر منهم جمعية سرية في عهد إسماعيل برئاسة « علي الروبي » للدفاع عن الشرف القومي وللكسب حقوقهم . وبعودة أحمد عرابي من حرب الحبشة انضم إلى تلك الجمعية ، ولم يلبث أن تزعمها ونزع الحركة الوطنية فيما بعد بملكته الخطائية وقوة شخصيته . وبهذا ظهرت « الزعامة العسكرية » في الوجود ، وحملت لواء الحركة الوطنية التي تميل إلى إرجاعها إلى هذا العهد ، لا إلى عهد محمد علي الذي قلنا إنه أقرب إلى « المغامر العسكري » منه إلى الزعم الوطني .

كانت الزعامة العسكرية هي المسيطرة على الموقف والموجهة للحركة الوطنية في عهد توفيق . وقد ظهرت إلى جانبها وتآزرت معها زعامتان أخريتان : زعامة وطنية قوامها بعض الأعيان والمثقفين المصريين ، وزعامة دينية كان لها أثرها في تكوين الرأي العام يومئذ . ويرجع فضل ظهورها إلى جمال الدين الأفغاني الذي أذكى بتعاليمه الحرة وبمقاليته المتجددة الشعور الوطني والاجتماعي في مصر وغيرها من شعوب الشرق ، والذي لم يغادر البلاد يوم نفيه إلى جدة إلا وقد ترك وراءه تلاميذًا يسهرون على تعاليمه ومبادئه . فلا عجب إذا وجدنا الحركة الوطنية في طور الزعامة العسكرية قد اصطبغت بالصبغات الوطنية والاجتماعية

والإسلامية معا . وهذا ما نلسمه بخلاء في خطاب عرابي في مودعيه بمحطة القاهرة يوم رحيله إلى رأس الوادي ، حيث قال « ما قصدنا بسعيينا إفساداً أو تدميراً ، ولكن رأينا أننا بقنا في إذلال واستعباد . ولا يتمتع في بلادنا إلا الغرباء . . . حركتنا الغيرة الوطنية والحمة العربية إلى حفظ البلاد وتحريرها والمطالبة بحقوق الأمة » .

لم تكن الحركة العرابية لتخلو من عنصر العروبة بفضل تعاليم جمال الدين الأفغاني الحرة ، ولأن عرابي نفسه كان أزهرى النشأة منتسماً للبيت العلوي الشريف ، كما كان العنصر الاجتماعي متوافراً فيها . ولا عجب فقد كان عرابي فلاحاً مصرياً صعباً ، تجلت مصريته الصميعة في رده على قول الحديوي توفيق « ما أنتم إلا عبيد إحساناتنا » خلال مظاهرة عابدين العسكرية بقوله المشهور « لقد خلقنا الله أحراراً ، ولم يخلقنا تراناً وعقاراً . فوالله الذي لا إله إلا هو أننا سوف لا نورث ولا نستعبد بعد اليوم . » ويبدو العنصر الاشتراكي في الثورة العرابية أيضاً في قول جمال الدين الأفغاني « أنت أيها الفلاح المسكين تشق قلب الأرض لتنبت فيها ما تسد به الرمح وتقوم بأود العيال ، فلماذا لا تشق قلب ظالمك ؟ لماذا لا تشق قلب الدين يأكلون ثمرة أتعابك ! » وهكذا نستطيع أن نعتبر الحركة العرابية بحق بداية كفاح الشعب المصري للتحرر من المظالم الاقطاعية التي ناء كاهله بها طوال عهود الأتراك والمماليك . وقد بادر الإنجليز إلى التدخل المسلح أول قيام تلك الحركة ليقضوا عليها وهي في مهدها . وليفوتوا على الشعب المصري كل سبيل للتحرر والنهوض . وكان قد بدأ فعلاً قبل دخولهم بخطو في طريق التحرر خطوات سريعة حازمة . فتلك وزارة البارودي التي تولت الحكم بإجابة طلبات الجيش ، مؤيدة بمجلس النواب الجديد ، طفقت

تدخل الإصلاحات الوطنية والاجتماعية على نطاق واسع ، من زيادة الجيش مع تطهيره من العناصر الغربية ، إلى الشروع في تعميم التعليم المجاني العام ، إلى إعداد دستور يحدد اختصاصات كل من الحديوى والوزارة ومجلس النواب الخ . . .

ولو قدر الانقلاب العسكرى الشعبى أن يستقر ، وللوزارة الجديدة أن تعمل فى هدوء ، لأدت للشعب خدمات جليلة ، واسكان لمصر شأنًا غير هذا الشأن إلا أن الدول الأجنبية لم تنظر بعين الارتياح إلى تلك النهضة ، وأخذت تعمل على إحباطها سرا وعلانية ، كما تنكر لها الحديوى بتشجيع الانجليز ، ممهدا بذلك السبيل للاحتلال البريطانى .

بدأت الدول الأجنبية بمعاونة الحديوى تبث العراقيل فى طريق الوزارة البارودية . وحدث الاصطدام الأول باحتجاج الدول على إعطاء مجلس النواب الجديد حق مناقشة الميزانية والتصديق عليها . وليس فى إعطاء المجلس هذا الحق شلا لاختصاص الرقابة الشائبة ، أو ما يدعوا لقلق الدول الأجنبية على أموالها . لقد كانت الرقابة الشائبة التى فرضتها تلك الدول على مالية البلاد فى أواخر عهد إسماعيل افتئاتا على سيادة الدولة . وما كان الشعب المصرى ليلام إذا أوقفها بمجرد ظفره برقابه هو على الميزانية بواسطة المجلس النيابى الجديد ، الذى حصل عليه بنضوجه السياسى وبكفاحه المشعر . وإذا كانت الدول الدائنة قد رأت من الضرورى فرض الرقابة على الحديوى كحاكم مطلق ، فلتكن هذه الرقابة رقابة نواب الشعب المصرى بنظامه الدستورى الجديد ، لارقابة دول أجنبية إذ الرقابة الأولى هى رمز الحرية والمساواة . . رمز سلطان الشعب والمبادئ الديمقراطية السامية ، أما الرقابة الشائبة فاستعمار مقنع .

العثماني فأرسل بعد تردد غير قصير وفدا إلى مصر ليحقق النزاع بين عرابي والبرديوي ، لم يكد يصل إلى البلاد حتى وقع حادث الاسكندرية المدبر في ١١ يونيو ١٨٨٢ ، الذي بدأ باعتداء مالطي على مصرى ، ثم تطور إلى معركة استنفرت إليها المصريون مع الأجانب . ومع أن الجيش تدخل سريعا وأعاد الهدوء إلى المدينة ، إلا أن بريطانيا مدبرة الحادث في نظر الكثير من المؤرخين ، اتخذته ذريعة لاحتلال البلاد . وما أن مر شهر حتى ضرب أسطولها ميناء الاسكندرية وأنزل فيها الجنود .

ولما أدرك جيش الغزو قوة تحصينات كفر الدوار نفذ إلى داخل البلاد عن طريق آخر . ذلك هو طريق قنال السويس الذي أخطأ عرابي كل الخطأ بعدوله عن ردمها اعتمادا على وعود وتأكيدات « دلسبس » بدوليتها وحيادها . وبعد هزيمة التل الكبير الماحقة ، دخلت الجنود البريطانية القاهرة في ١٥ سبتمبر ١٨٨٢ باسم حماية الخديوي توفيق . لم يكتف الإنجليز بعد دخولهم مصر بنفي وتشريد زعماء الحركة العرابية ، وحل مجلس النواب ولید تلك الحركة ومؤيديها وسننها وحامها ، بل أسرعوا إلى القضاء على الجيش في مجزرة السودان المرسومة ذلك أنهم أبعدوا الجيش عن الميدان تماما بسوقه إلى السودان لقمع الثورة المهدية ، حيث أهلكوا رجاله على نطاق واسع ، بأخطاء متعمدة في القيادة . وكان الهلاك هو المصير المحتوم لجنود جردوا من قادتهم وضباطهم الوطنيين ، وسيقوا سوقا كالخراف لمحاربة إخوانهم في الجنوب الذين ما رفعوا راية الثورة إلا لنبذة إخوانهم في الشمال والأخذ بثأر عرابي . ولم يقف الإنجليز عند هذا الحد ، بل حرصوا كل الحرص على أن يقضوا على كل سبيل للنهوض بالجيش من جديد ، فبادروا إلى غلق وإلغاء

المدارس الحربية العليا كمدرسة الأركان حرب ، ومدرسة المدفعية ، ومدرسة الفرسان ، والمدرسة البحرية الخ . . وأحلوا محلها مدرسة واحدة صغيرة أقل استعدادا من مدرسة صف ضباط ابتدائية بسيطة ! بهذا القضاء الشامل على الجيش عماد الحركة الوطنية ومحور نشاطها ، أصيبت النهضة المصرية بفترة ركود سيئة ، واستنامت البلاد أمدًا غير قصير وقد نعت فيها أصوات المأجورين لتجريح الزعيم عرابي ، ولم تخل حتى كتب التاريخ المدرسية من هذا التخرص السخيف ، بعد أن سيطر الإنجليز على التعليم ، وحرصوا على إساءة توجيه النشء ، وقتل الحوافز في نفوسهم . إذ هم ألغوا الكثير من المدارس الفنية والإبتدائية ، وأوقفوا البعثات ، وسددوا إلى اللغة العربية طعنة نجلاء بإحلال اللغة الإنجليزية محلها في التدريس بالمدارس العليا . كما أحلوا بذلك الأساتذة الإنجليز محل المصريين ، وتحكم هؤلاء بتوجيه المـتـشار الإنجليزى دنلوب في تربية النشء . وبعد أن كان التعليم مجانيا عاما ألغى الإنجليز تلك المجانية ، ليخلفوا ما يسمى بالارستقراطية العلمية . وصفوة القول إن الإنجليز حولوا نظام التعليم إلى جهاز أجوف لتفريغ موظفين حكوميين ، يتمتعون ببعض المزايا الاستثنائية التي تفصل بينهم وبين عامة الشعب . فما أسرع ما تتسرب الرجعية إليهم ، وما أيسر ما يتخذ المستعمر منهم صنائعه المختارين . .

لم يكن هؤلاء الموظفون يعطوا شيئا من السلطة وحرية التصرف ، لأن السياسة الإنجليزية في الحكم قامت على تغليب العنصر الإنجليزي على العنصر المصرى . وقد خوات الموظفين الإنجليز المتزايدين في العدد باستمرار أوسع السلطات ، مع سلب الموظف المصرى ، كبيرا كان أم صغيرا ، حرية التفكير والتصرف ومن هنا تربت في نفوس الموظفين

عادة الفرار من العمل والتصرف ، والهرب من المسؤولية ، التي لا يزال الجهاز الحكومي مصطبغا بها إلى اليوم .

أما كتلة الشعب فقد سلبها الإنجليز كل فرصة لاستعادة إيمانها الوطني وثقتها بالمستقبل . . لم يكتفوا بالخيولة بينها وبين التعليم بعد أن خطت به خلال عهد إسماعيل خطوات بعيدة ، وبعد أن نجحت الحركة العرابية في جعله إجباريا مجانيا عاما . بل حرصوا على بقائها في أحط مستوى ممكن للمعيشة . بحيث يكون حصولها على مجرد الخبز اليومي معضلة تواجهها كل يوم ، وبحيث ينقطع كل رباط هادئ أو معنوي بينها وبين الأرض التي تعيش عليها ، فتعيش فاقدة الوعي ، مسلوكة الفكر والإرادة . من أجل هذا قطع الإنجليز على البلاد كل سبيل لتنمية ثروتها وتوزيعها توزيعا عادلا . . بأن تعمدوا إهمال الصرف عدة سنوات في أراضي مصر الدنيا ، حتى لم يعد أغلبها صالحا للزراعة . كما عرقلوا الصناعة المصرية وأماتوها برسوم الإنتاج الفادحة . وهذا ما لم يتورع « كرومر » عن الاعتراف به بقوله في أحد تقاريره السنوية « إن الصناعات التي أدارها الأهالي أمدأ طويلا تميل إلى الزوال . . » .

وهكذا فوت الإنجليز على البلاد كل فرصة لتنمية ثروتها وترقية نظامها الاقتصادي . . وضعوا بين المصريين وثروتهم الخبوءة حجاباً جديداً كثيفاً . فزعموا أن مصر بلد زراعي لا يصلح للصناعة على نطاق واسع وتعمدوا إخفاء أمر الثروة المعدنية ، أو صوروها المصريين بأنها تافهة ضئيلة . بينما استأثروا بزبدة النظام الاقتصادي ، هم وطفليتهم من الجاليات الأجنبية ، وصنائعهم من الوصاليين المصريين الذين تربوا في كنفهم ، وأقطعوهم الكثير من الأراضي ، إما بالتغافل عن وضع اليد ، أو ببيعها بآتمان جد زهيدة . وتلك هي سياسة الاستعمار التقليدية ، اتبعها الإنجليز

في مصر والهند ، واتبعوها في السودان أخيرا بزيادة الفوارق الاجتماعية
بروزا ، والمظالم الاجتماعية تفاقما ، ولشدخ الصرح الاجتماعي للكتلة
الوطنية بقسمتها إلى معسكرين ، أغلبية معدمة محرومة ، طبعها الفقر
والجهل بطابع الاستضعاف والركود ، وأقلية مفرطة في الغنى ، تشعر
أنها مدينة للمستعمر بوجودها ، وبالاحتفاظ بما في أيديها من المزايا
الاستثنائية . . أقلية متميزة تشعر أن بقائها رهين ببقاء المستعمر ، الذين
يتخير صنائعه منها ، وممن يطمعون في الارتقاء إليها ، ويفريهم على هذا
الارتقاء بكل الوسائل .

بهذين الوباين الفتاكين ، روح الاستضعاف والوصولية السياسية ،
وبتجريد الأمة المصرية في كل مهيئات التقدم والنهوض ، استطاع الانجليز
أن يسيطروا تماما على البلاد ويهيمنوا على أقدارها ، وأن يخنقوا كل
محاولة لإيقادها من فترة الانحلال التي أعقبت دخولهم . . ذلك الانحلال
الذي طال وكاد يؤدي إلى أسوأ النتائج لولا أن ظهر « مصطفى كامل »
في ميدان السياسة المصرية وأخذ على عاتقه مهمة بعث القومية المصرية من
جديد . وهذا ما حققه بروحه القوية الوثابة ، التي التي برزت معالمها
سريعا في الوجود وهو طالب ، بنشر المقالات ، وبتأليف الجمعيات الثقافية
والاتصال بالحدوي عباس . وما أن حصل على ليسانس الحقوق من كلية
« تولوز » بفرنسا حتى بدأ حملاته الصحفية العاطفية العنيفة ضد الاحتلال
البريطاني . وعرضها بيبث دعوته في الجماعات ، حتى جمع وراءه كتلة الشعب
وسار بالحركة الوطنية في طور جديد . ذلك هو طور « الزعامة الأدبية »
أو الوطنية العاطفية ، لأنه قام على إيقاظ الوطنية المصرية كعاطفة ، وعمل
على انتعاشها وامتدادها بشق الوسائل .

ثانياً - طور الزعامة الأدبية :

إذا كان الحزب الوطنى بزعامة مصطفى كامل قد نجح فى تجميع صفوف الشعب ، وتعبئة العناصر الوثابة من المثقفين الذين تتوافر فيهم روح الإقدام والقيادة ، إلا أنه لم يحسن توجيه الحركة الوطنية من حيث اختيار الوسائل ، فكانت زعامته أدبية بحتة ، بمعنى أنه قصر وسائل كفاحه على الدعاية فى الداخل والخارج . وقد كانت الدعاية فى الخارج موجهة بنوع خاص إلى فرنسا التى كان الحزب يعلق على تدخلها أعظم الآمال ، ولم يلبث أن صدم بانفاقها مع إنجلترا . فكان إبرام « الوفاق الودى » بينهما بمثابة طعنة بجلاء إلى تلك الزعامة الأدبية القائمة على مقالات عاطفية ، تملأ بها أنهار الجرائد .

نعم إن الدعاية فى الداخل بالجرائد والمنشورات والاجتماعات السياسية قد أيقظت الشعور القومى ، وأحييت الحركة الوطنية ، كما لفتت الدعاية فى الخارج بالمقالات والمؤتمرات أنظار الدول الأوربية إلى مصر . ولكن لم تكن الدول لتستطيع أن تقدم لمصر شيئاً أكثر وأجدى من مجرد العطف القاتر ، ولقد أخطأ الحزب الوطنى فى تفهم الوضع الصحيح للأجانب من الحركة الوطنية ، وبالع فى تقدير تأييدهم المنتظر ، مما سنتناوله بالتفصيل فيما بعد . وقد غاب عنه أن تلك الدول الأجنبية إنما تعمل لمصالحها الخاصة . وأن ضمانها لحياد الامبراطورية العثمانية ولسلامة أراضيها ، لم يحل بينها وبين قبول الاحتلال الانجليزى للبلاد كأمم واقعة ولعل وجود هذا الضمان المشترك لحياد وسلامة الدولة العثمانية هو الذى جعل الحزب الوطنى يغالى فى تقدير فوائد الدعاية فى الخارج . وهو الذى جعله يقتصر على المطالبة بجلاء القوات الانجليزية عن البلاد ، دون

النعرض لمسألة الانفصال عن الدولة العثمانية . وقد بداله هذا الاتجاه ضرورياً بحكم الظروف الدولية ، التي جعلت انجلترا نفسها تسعى لدى السلطان ليعلم استقلال مصر ، كي تتخلص بذلك من الضمان المشترك ، ولا تجد من ينازعها البقاء في مصر ، وحتى لا يشير بقاء جيوشها بها خلافاً مع الدول الموقعة على بروتوكول ٢٥ يونيو ١٨٨٢ .

ولعل في هذا ما يكفي للتدليل على أن الحزب الوطنى لم يكن ليطلب بالعودة إلى أحضان تركيا ، وإنما كان الاستقلال هدفه الأخير الأسمى . وتلك حقيقة نلصقها بوضوح في الحديث الذى دار بين رئيس وزراء بريطانيا يومئذ ، والزعيم الشاب مصطفى كامل أثر خطابه السياسى بفندق كارلتون بلندن عام ١٩٠٦ ، إذ أجاب على سؤال رئيس الوزراء ، « هل أفهم من طلبكم الاستقلال أنكم تريدون الانفصال عن تركيا ؟ » بقوله : « إن الأمة المصرية لتأمل أن تتمتع بسيادتها الكاملة فى الداخل والخارج معاً . »

لم تكن تلك المحادثة لمجرد تبادل الرأى بين الزعيم المصرى والرئيس البريطانى مفاوضة أو تمهيداً للدخول فى مفاوضة . فقد نادى الحزب الوطنى بالجلاء بلا قيد ولا شرط . وأعلن أنه لا يقبل بحث المسألة المصرية على غير هذا الأساس . وقد ظل الحزب يواصل حملاته العنيفة ضد الاحتلال البريطانى ، ويشهر بحوادث دنشواى . ويكشف عن مقاب اللورد كرومر الذى أدركت بريطانيا فشل سياسته تحت ضغط تلك الحملات وصداها فى الرأى العام البريطانى . واستبدلته بالسير « جورست » لمعالجة الأمر بسياسة أخرى جديدة .

تلك هى سياسة « فرق تسد » الاستعمارية المعروفة . فقد أخذ

القنصل العام الجديد يهادن الحديوى ويستميله تأهباً للحرب الشديدة التى أعلنها على الحزب الوطنى ، بإصدار سلسلة من القوانين الاستثنائية رجع بالأذهان إلى القرون الوسطى ، مثل قانون الصحافة ، وقانون الاجتماعات والاتفاق الجنائى بين أكثر من شخصين الخ . . . ولقد نجحت سياسة القنصل الجديد فى استدراك الحديوى عباس إلى التسكر للحزب الوطنى ، وممالأة فريق « المعتدلين » كما أطلقوا على أنفسهم ، وإن هم إلا هؤلاء « الوصوليين » الذين احتضنهم الاستعمار وعمل على ظهورهم لاستخدامهم فى مثل هذا الغرض . وقد تألف منهم فيما بعد « حزب الإصلاح » و « حزب الأمة » فتصدعت الكتلة الوطنية بظهور تلك الأحزاب الوصولية . التى لم تظفر يوماً بتأييد الشعب ، بل كانت دائماً موضع سخريته واستنكاره !

ولقد كان موقف الحديوى هذا إزاء الحزب الوطنى لطمة أخرى احتملها بصبر وثبات ، كما احتمل طعنة « الوفاق الودى » بين إنجلترا وفرنسا عام ١٩٠٤ ، إلا أنهما كانا من عوامل تدهوره العاجل فيما بعد وقد ظل يكافح بالرغم من تلك اللطمات ، و وفاة زعيمه الشاب ، ومعارضة أحزاب الأقلية ، حتى نشبت الحرب الكبرى ، وشرذ زعيمه فريد ، واعتقل الكثيرون من أنصاره أو نفوا إلى مالطة ، وكبلت الأقلام والأفواه بإعلان الحماية . فتشاقت وتقاصت وفترت جهود « الزعامة الأدبية » حتى لقد مرت البلاد خلال الحرب بفترة ركود وانحلال قصيرة انتهت بإعلان الهدنة وظهور زعامة جديدة . إذ فى الوقت الذى اجتمعت فيه اللجنة التنفيذية للحزب الوطنى غداة توقيع الهدنة ، وعدت المادة الأولى من مبادئه بالمطالبة بالاستقلال التام لمصر والسودان والملحقات ،

وشرعت في اختيار وفد اعرض مطالب مصر على مؤتمر السلام ... تألف
وقد آخر برئاسة سعد زغلول لنفس الغرض وقد حالت السلطات الإنجليزية
دون سفر الوفدين . بينما ذكرت الحكومة المصرية وفد سعد ، وحاولت
تهيئة سبيل السفر له ، فلم توفق واضطرت إلى الاستقالة .

وتطورت الحوادث بسرعة . فإذا بسعد ينفي مع ثلاثة من أصحابه إلى
« مالطه » . وإذا بهذا النفي يفعل فعل الكهرباء في نفوس الجماهير ،
فتنفجر الثورة التي طال حبسها في الصدور ، وتمتد إلى طوائف الشعب
جميعاً فتتسع وتزداد عنفاً وشدة . وقد خاضها الشعب كتلة واحدة قوية
متماسكة . مما اضطر « اللورد النبي » إلى إعلان إطلاق الحكومة البريطانية
سراح الزعماء المنفيين ، والتصريح لهم بالسفر إلى أي بلد يريدون . فكان
ذلك انتصاراً للشوار المصريين ، وفوزاً سياسياً شعبياً لسعد زغلول ، رجل
القانون الفذ ، الذي تزعم الحركة الوطنية واجه بها وجهة جديدة أسفرت
عن طور جديد من أطوار تلك الحركة ونعني به طور الزعامة القانونية .
ثالثاً — طور الزعامة القانونية :

ظهرت الزعامة القانونية بنشوب ثورة ١٩١٩ ، ووجهت الحركة
الوطنية وفقاً لعقليتها القانونية الخاصة ، فاختارت لها وسائل كفاح قانونية
بحثة كالتوكيلات ، وقرارات اللجان ، والتأييدات والعرائض . وهذه
كلها إجراءات شكلية لا قيمة لها سوى مجرد الاثبات القانوني لوجود
حالة التأييد أو الاحتجاج . ولا يمكن أن تأتي بنتيجة عملية أو تؤدي
إلى غاية !

ولقد كان ظهور تلك الزعامة نتيجة عوامل استثنائية كان لامفر معها
من إساءة توجيه الحركة . هذه العوامل تتلخص فيما يلي :

١ — أن الدراسة القانونية كانت أولى الدراسات العليا من حيث الاهتمام والرعاية ، وأكثرها تقدماً وانتشاراً .

٢ — أن المحامين كانوا قبل ثورة ١٩١٩ ، وبعدها بقليل هم الطبقة الوحيدة المستنيرة ، التي تستطيع بحكم طبيعة عملها الحر أن تجهر برأيها وتحمل على عاتقها تبعات وأعباء الزعامة .

٣ — أن الزعامة القانونية وجدت في التيارات الفكرية التي عاصرت نهاية الحرب وإبرام الهدنة سنداً لظهورها في مصر . واتخذت من مبادئ « ولسون » حق تقرير المصير والسلامة الاجتماعية الخ . . مبرراً لأساليبها القانونية ، وعلى الأخص سلاح المفاوضات الذي تهافتت عليه الشعوب الضعيفة .

وبتسبع هذه العوامل نجد أنها زالت بمرور الزمن . فها هي ذى الدراسات الأخرى قد تقدمت ، وظهرت مدارس جديدة من المثقفين ، تنافس المدرسة القانونية ، وتمتاز عليها العقلية العملية السليمة . كما أن الزمن أثبت من جهة أخرى أن مبادئ تقرير المصير الخ . . خرافات لا تتناسب وروح العصر ، وأن الحق في جانب القوى ، وأن وسيلة الإقناع في عصرنا هي القوة ، وليست مجرد الجدل السياسي والمناقشات القانونية العقيمة .

ولقد كان من المنتظر أن تزول الزعامة القانونية بزوال تلك العوامل ، إلا أنها امتدت وتغلغت حتى أفسدت عقلية الشعب ، بحيث صار يعتقد أن مجرد صياحه « يا عزيز ويا عزيز كبه تاخذ الإنجليز » كفيل بإخراج الإنجليز من مصر . وليس هذا بغريب على شعب يعتقد قادته أن مجرد توكيلات يوقعها الأهالي كفيلة بفتح أبواب مؤتمر السلام

على مصراعيها لهم . وأن قرارات تصدرها اللجان في جميع أنحاء القطر كفيلة بإلقاء الرعب في قلوب الإنجليز ، إن لم يكن في قلوب سكان العالم أجمع !

ومما يؤخذ على الزعامة القانونية بجانب عقليتها الكفاحية العقيمة افتقارها إلى العنصر الاجتماعي أو الاشتراكي . وهذا ما تأخذه أيضاً على الزعامة الأدبية ، وإن كانت قد ساهمت في إنشاء الحركة التعاونية ، وتأليف نقابات العمال . ولقد كان المفروض أن يبادر الوفد ، مؤسس زعامة القانون ، إلى تدارك هذا النقص ، لاسيما وأنه يضم السكينة الشعبية العاملة ، ولا تخلو طبقاته الثانية من الشبان المساكين ذوي الميول الاشتراكية . . إلا أن قاداته مع أنهم شعبيون ظهوروا من صفوف الشعب ، لم يبادروا بإلقاء الألقاب ، وخفض مرتبات الوزراء وكبار الموظفين عند وصولهم إلى الحكم . ولم يسيروا بالبلاد نحو الإصلاحات الاجتماعية التي لوحوا بها أنفسهم ، إما لأنهم لا يريدون ذلك ، وإما لانشغالهم عنه بالخلافات والمهاترات الحزبية . وهذا ما سنعود إليه تفصيلاً في مكان آخر .

هذا من الناحية الاجتماعية ، أما من الناحية السياسية فقد أوقعت الزعامة القانونية البلاد في سلسلة من الحركات الفاشلة ، وعدم الاستقرار ، والخلافات الحزبية العقيمة . . . بدأت بالخلاف بين سعد وعدي على أيهما يرأس الوفد المصري الرسمي ، بعد طلب الإنجليز الدخول في مفاوضات جديدة على غير أسس الحماية ، التي توهت بها لجنة « ملتر » ، يوم حضرت إلى مصر لتحقيق أسباب الاضطرابات ففوطعت من الشعب المصري مقاطعة تامة . وقد جرت مفاوضات عدلى كيرزون وسط توتر الأعصاب وهياج

الأفكار . ثم انتهت بالمشل وافتضح سوء نية انجلترا نحو مصر ، إذ لم تكن مقترحات « كيرزون » إلا الحماية بعينها .

بهذه الخدمة العنيفة تجددت الاضطرابات وعادت الكتلة القومية إلى التماسك حينئذ ، بدعوة سعد لجميع الأحزاب والهيئات إلى الاجتماع لوضع برنامج نهائي حاسم بمقاومة الاحتلال . مما أدى إلى إعادة نفيه وبعض زملائه إلى سيشل في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢١ . وقد قابلت البلاد هذا النفي بالإضراب العام عن جميع الأعمال . فتوقف دولا ب العمل في الدواوين والمصانع والمتاجر ، وقوطعت البضائع الإنجليزية بحركة إجماعية منظمة . وامتنع الساسة المصريون عن دخول الحكم حتى لم يجد الإنجليز سياسياً مصرياً يقبل تأليف الوزارة لمدة ٨٢ يوماً انتهت بقبول « ثروت » تأليفها بشروط متفق عليها ، وهي إعلان تصريح ٢٨ فبراير .

ألغيت الحماية بهذا التصريح وأصبحت مصر مملكة دستورية مستقلة مع تحفظات بريطانية أربعة تحد من سلطان الدولة وسيادتها ، وقد علقّت للتسوية بالمفاوضات بين الطرفين ، وهي تأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية ، وحق الدفاع عن مصر ضد كل تدخل أجنبي ، والسودان ، وحماية مصالح الأقليات والأجانب .

لم يكن إدخال النظام الدستوري عقب هذا التصريح إلا مخدراً للأعصاب ، ومحولاً للحركة الوطنية عن الاستقلال هدفها الأسمى . ولما كان النظام الديموقراطي الغربي مرتبطاً كل الارتباط بالنظام البرلماني الحزبي ، تحول نشاط الهيئات من ميدان السياسة الوطنية إلى ميدان السياسة الحزبية ، التي صادفت هوى في نفوس الزعماء القانونيين المشبعين بروح الجدل الفقهي والمناورات الكلامية . فبرزت عيوب « الزعامة

القانونية» للعيان ، وعاد الخلاف بين رجالها إلى الظهور تتسع رقعة حيناً ، وتضيق بالائتلاف المؤقت حيناً . وقد أوقع الزعماء السكلاميون البلاد في سلسلة من المحاولات الفاشلة ، وعدم الاستقرار ، والخلافات الشخصية المفرضة التي وزعت الجهود ، وحواتها عن الطريق الصحيح بوقوع الانقلابات الدستورية من وقت لآخر ، وبانصراف الأمة إلى محاربتها عن تصفية حسابها مع الدولة المحتلة . وهكذا في ظل النظام البرلماني الحزبي كانت الزعامة القانونية تسير كالعمياء في حلقة الدستور والمفاوضات الجهنمية . . . يعطل الدستور فتطالب بعودته ، وتؤجل قضية الاستقلال حتى يعاد ، ثم تدخل في مفاوضات لا تلبث أن تفشل . فيعطل الدستور بفسلها من جديد ، على أن يعاد لتخدير الأعصاب متى توترت وبلغت أقصى التوتر ، فتعود رواية المفاوضات إلى الظهور وهكذا . . .

وهذا ما يدركه القارئ باستعراض السياسة المصرية في ذهنه عقب تصريح ٢٨ فبراير . فقد جاء الانقلاب الزيوري عقب فشل مفاوضات سعد — مكدونالد . ثم عادت الحياة النيابية وبدأت مفاوضات ثروت — تشمبرلين ، ليتصدع بعد فشلها بقليل صرح الائتلاف ويعطل الدستور بانقلاب رجعي آخر ، انتهى بعودة الحياة النيابية لتبدأ مفاوضات النحاس — هندرسون ، وليقوم على فشلها الانقلاب الصدقي . وهكذا تعاقبت الانقلابات وتجددت بعد إبرام معاهدة ١٩٣٦ ، وإن اتخذت مظهراً آخر مقنعاً ، ألا وهو تزيف الانتخابات واصطناع البرلمانات اصطناعاً .

وما كان الشعب ليستطيع مع تعرضه لهذه الانقلابات الرجعية وتعاقبها من وقت لآخر ، أن ينعم بحكومة شعبية حقة تعبر حقيقة عن إرادته

ويتمثل في حكمها سلطانه ، بحيث يشعر في ظلها أنه إنما يحكم نفسه بنفسه وأن في استطاعته متى شاء وكيفما شاء أن يصلح بواسطتها ما اختل من من أموره ونظمه وأوضاعه !

لم يسفر النظام البرلماني الحزبي عن خيبة أمل الشعب المصري من ناحية فشل السياسة الوطنية التي اتخذت من الدستور وسيلتها لتحقيق الاستقلال حسب ، بل ومن الناحية الاجتماعية أيضا أدرك الشعب تماما أن الديمقراطية السياسية المستوردة من دول الغرب ، والقائمة على نظام تعدد الأحزاب والمجالس التمثيلية ، لا يمكن أن تحقق الديمقراطية الشعبية الحققة التي جاهد في سبيلها ، وعلق عليها كبار الآمال منذ أواخر عهد إسماعيل والثورة العرابية . وما كان ليغيب عن الشعب ، وقد خبر النظام البرلماني الحزبي عدة سنين ، أن الديمقراطية السياسية التي تعطى للطبقات العاملة من الوجهة النظرية أو الشكلية حرية الكفاح ودفع الظلم ، بينما تكفل قولا وعملا حرية الاستغلال لطبقة الرأسماليين وكبار الملاك ، إن هي إلا ديموقراطية « تمثيلية » مجالسها التمثيلية أقرب ما تكون إلى دور التمثيل ، ويتمتع الرأسماليون في ظلها بحرية الاستغلال إلى أقصى حد ، بينما لا تتمتع الطبقة العاملة بحرية الكفاح إلا بالقدر الذي لا تصبح به خطراً على الرأسمالية والرأسماليين ، الذين يستطيعون الحد من حرية العمال وقتما يريدون ، بأموالهم الطائلة ونفوذهم السياسي ، وباستخدامهم أداة الحكم في قمع أية حركة تقوم بها الطبقة العاملة لتحسين ظروف معيشتها ، باسم صيانة النظام والمحافظة على الأمن !

ويكفي أن نمر مرور العابر على الأطوار التي مرت بها الحياة النيابية في مصر لكي نعرف حقيقة البرلمانات ، ونقف على مدى صلاحيتها كوسيلة

للتحرير ، وكأداة للإصلاح الجدى . فأولا لم يحقق النظام البرلمانى الحزبى هدفه الأول والأسمى ، ألا وهو تدعيم سلطان الشعب . إذ كانت أحزاب الأقلية تتسابق خلال الانقلابات الرجعية فى تدعيم سلطان الملك على حسابها وثانيا وقف قيد التأمين حجر عثرة فى طريق الكثرين من أبناء الطبقة العاملة الراغبين فى ترشيح أنفسهم ، والذين لا يجدون المال اللازم لدفع التأمين ولحوض المعركة الانتخابية . وقد ترتب على هذا أن ظلت طبقة العمال والفلاحين مقصية عن مقاعد مجلس النواب والشيوخ ، بينما احتكر هذه المقاعد أبناء الطبقتين العليا والمتوسطة . ومن هنا رأينا العقلية الرجعية هى الغالبة فى كل من المجلسين . فمثلا أرغد الشيوخ وأزبدوا يوم اقترح أحدهم فرض حد أعلى للملكية الزراعية . وثار النواب يوم طالب أحدهم بمنع العمال الزراعيين حق تأليف النقابات أسوة بعمال الصناعة . وأعجب من هذا وأعرب أن أظهر بعض الشيوخ مخاوفهم من أن يؤدى إصلاح الأراضى البور إلى هبوط أثمان الأرض ! فهل جاء الشعب بهؤلاء إلى البرلمان ليفكروا ويتصرفوا فى أموره على هذا النحو ؟ وما قيمة برلمانات توجهها وتسيطر عليها المصالح الطبقيّة لكبار الملاك وأرباب الصناعة ؟ وهل يكفل النظام البرلمانى بوضعه هذا ما يتطلع إليه الشعب من إصلاح جدى ، وإنصاف حقيقى ، وحرية وعدالة ؟ وهل هذه هى الديمقراطية التى طالما منوا بها العامل والفلاح ، وأراق الشعب فى سبيلها دماءه ؟ !

لقد حدثنا التاريخ عن الديمقراطية فى صدر الإسلام ، تلك الديمقراطية التى تعد بحق أصدق وأروع مظهر على وجه الأرض من ديمقراطيات .. تلك الديمقراطية التى كان الجميع فيها سواسية كأسنان

المشط . . تلك الديمقراطية التي كانت تكفل الرزق لكل فرد في الدولة
ويقف في ظلها أقل فرد في الدولة في وجه الخليفة يناقشه الحساب . . تلك
الديموقراطية الصادقة ، هل كانت قائمة على البرلمانات وتعدد الأحزاب ؟ !
لقد كانت الديمقراطية الإسلامية قائمة على الحقائق ولم تقم
كالديموقراطية الغربية على مجرد الألفاظ جوفاء يموه بها البسطاء .
والشعب المصري يعرف يقيناً أنه ليس في حاجة إلى ديموقراطية مستوردة
من ذلك النوع الذي تبرمت به شعوب الغرب ، فألقت بنفسها في أحضان
الدكتاتوريات . إنما هو يتعطش لديموقراطية حقة كاملة تسود علاقة
الأفراد بعضهم ببعض الآخر . . . تسود العلاقة بين الحاكم والمحكوم ،
بين الرئيس والمرؤوس ، بين صاحب العمل والأجير . . . يتعطش
لديموقراطية لا يترفع في ظلها فرد على فرد ، ولا يتحكم في ظلها فرد في
فرد . لديموقراطية يحس بها في شتى نواحي حياته اليومية كل وقت ، ولا يحس
بها يوماً واحداً . . يوم يساق كل خمسة أعوام إلى صناديق الانتخاب !

إلى كل هذا تنبه الشعب المصري . وما أن قامت حركة نوفمبر ١٩٣٥
حتى بدأ الناس يستفيقون لأول مرة من حلقة الدستور والمفاوضات
الجهنمية ، ويدركون لأول مرة بعد الديمقراطية السياسية عن تحقيق
العدالة والمساواة ، مالم ترتكز على أساس حقيقي من الديمقراطية
الاقتصادية ، ومالم تتمحى الفوارق والطبقات ، ولهذا اقتضت حركة
نوفمبر ١٩٣٥ على الطلاب والمثقفين ، ولم تمتد إلى طوائف الشعب
الأخرى . وحتى الطلاب قاموا بتلك الحركة بروح اختلفت عن روح
الزعماء ، ولم يستطع هؤلاء أن يمسكوا بزمامهم تماماً . ذلك أن عناصر
الشباب الوطنية المتطرفة بدأت تتحرك مدفوعة بيقظتها الوطنية ، وقد

رأت في الحرب الإيطالية الحبشية فرصة ذهبية للضغط على بريطانيا ، ولتدعيم استقلال البلاد . وكان الشبان أسبق من الزعماء إلى التفكير في هذا ، ويوم أطلقوا ثورتهم المحبوسة في الصدور في نوفمبر ١٩٣٥ ، لم يفعلوا ذلك باسم المطالبة بإعادة دستور ١٩٢٣ ، وإنما احتجاجاً على تدخل الإنجليز في مسألة اختيار أصلح الدساتير للشعب المصري ، وعلى ما صرح به « صمويل هور » وزير خارجية بريطانيا يومئذ في هذا الشأن . ولقد كان الاستقلال هدفهم الوحيد وغايتهم المنشودة ، في الوقت الذي دب فيه الخلاف البيزنطي بين الأحزاب حول ما إذا كانت الحركة تطالب بالدستور أم بالمفاوضات أولاً . وما كانت تلك الأحزاب لتتفق إلا بضغط الشباب ، وعلى أساس المطالبة بالدستور والمفاوضات معا .

أما كتلة الشعب العاملة فقد وقفت موقف المتفرج من هذا الخلاف . ولم تشترك اشتراكاً فعلياً في الحركة ، وظلت مترددة في الانضمام إليها حتى أوقفها الزعماء بمجرد عودة الدستور ، وعلى الرغم من محاولات الشبان العنيفة الاستمرار فيها حتى الاستقلال . . . ولو كانت حركة نوفمبر ١٩٣٥ قد استمرت وامتدت إلى كتلة الشعب العاملة لأتت بزعامة جديدة ، ولطغت على زعامة القانون ، كما طغت على زعامة الأدب ثورة ١٩١٩ . فقد بدأ المشتركون في هذه الحركة يدركون أن نزوع الكتلة الشعبية إلى الوقوف موقف المتفرج ، إنما يرجع إلى افتقار الحركة الوطنية إلى محور ارتكازها الاشتراكي . كما بدأ أغلبهم يلمسون فساد ما يتبعون من وسائل ، وأخذوا يتطلعون إلى وسائل كفاح عملية جديدة . فأتجهت الأنظار إلى الوسائل العملية ، وفرق الأعضاء العاملين . وألف الوفد فرق القمصان الزرقاء ، ومصر الفتاة فرق القمصان الخضراء ، والحزب الوطني فرق البازي . وبالمثل يمكننا ارجاع حركة

التدريب العسكرى التى ظهرت فيما بعد إلى هذا الاتجاه الجديد الذى لم يهياً له الوقت الكافى لينضج ولتتقدم بحيث يتمخض عن ظهور زعامة عسكرية وطنية جديدة . إذ خمدت الحركة نهائياً بإجابة مطالب الجبهة واستئناف المحادثات بين مصر وبريطانيا ، التى انتهت بمعاهدة أغسطس ١٩٣٦ التى جاءت فوزاً للزعامة القانونية ، وفشلها فى الوقت نفسه . لقد كان نجاح تلك المحادثات أمراً دعت إليه تطورات الحوادث . فانجلترا كانت تريد نجاحها تحت ضغط الظروف الدولية ، ولأن فشلها فى هذه المرة ، مع بؤادر الانقلاب العسكرى فى العقلية السياسية المصرية ، كان سيؤدى ولا شك إلى اتجاه الجانب المصرى فى كفاحه إلى وسائل مدمية أكثر جدوى . كما أن الزعماء المصريين كانوا من جهة أخرى يحرصون على نجاح المفاوضات بأى ثمن . لأنها لو فشلت لأفلت زمام الحركة من أيديهم ليستقر فى يد زعامة جديدة ، تستند إلى عناصر الشباب التى بدأت تفكر وتدبر ، ولا تطيع أوامر الزعماء طاعة عمياء . لم تغب عن هذه العناصر يومئذ تلك الحقيقة . فصرح الكثيرون آذانهم عما أثير حول المعاهدة من مناقشات قانونية جدلية ، مدركين تعذر الحكم عليها من الناحية اللفظية أو النظرية ، معتقدين أن التجربة وحدها كفيلة بأن تكشف عن حقيقتها لمن يتمسكون بالألفاظ ويحسنون الظن بالتعبيرات القانونية المطاطة ! ولاشك أن رأى العام قد اهتدى سريعاً إلى حقيقة المعاهدات الاستقلالية ، والأحلاف غير المتكافئة ، لاسيما وقد عاد أنصارها ومبرموها إلى المطالبة بتعديلها تحت ضغط الحوادث ، فطالب الوفد وطالبت الأحزاب والهيئات الأخرى بالجلء التام ، وبوحدة وادى النيل . ولم نعد نرى بين رجال مصر أحد يجرؤ على الجهر بقبول المعاهدات أو الأحلاف المشتركة . وقد طالب الشعب بإلغاء معاهدة أغسطس ١٩٣٦ ، وظل يلح فى المطالبة حتى أقدمت حكومة الوفد

على إلغائها في أكتوبر سنة ١٩٥١ ، وأفسحت للشعب فرص الكفاح .
وإذا كانت الحرب العالمية الثانية قد أفادت مصر بشيء ، فذلك بأنها
جعلت المصريين يدركون الحقائق ويلمسون روح العصر الذي يعيشون
فيه ، ويتخلون عن إيمانهم السخيف بالحقوق والوسائل القانونية العقيمة
وهكذا لم تنته الحرب إلا وقد تمخضت عن اتجاه فكري جديد بدأ يسرى
ببطء واتزان بين المنورين ، ثم امتد إلى طوائف الشعب الأخرى ،
وأصبح واضحاً في أفق السياسة المصرية أن الزعامة القانونية في دور
الاحتضار ، بعد أن كشفت الحرب عن نقص كفايتها واستعدادها إذ هي
لم توفق أملاج مشكلات الحرب وما بعد الحرب علاجا ناجحاً ، ولم تستطع
القيام بحركة موحدة متواصلة لتحرير البلاد ، وتخبطت بين فوضى
الإنحلال ومؤامرات الرجعية ، التي عرفت كيف تستغل مرحلة الانتقال
في إذلال رجال القديم ، وكبت طلائع رجال الجيل الجديد ، وأغرقت في
الفساد والظلم مما أخر بعض الوقت ظهور زعامة جديدة تبعث القومية
المصرية في طور جديد ناجح .

وفي فترات الانتقال من زعامة إلى أخرى تتجاذب الشعوب تيارات
فكرية مختلفة متباينة . . . تلك التيارات نجدها ممثلة في الجمعيات
أو الأحزاب الناشئة ، التي لم يكن بينها من يستطيع قيادة الانقلاب المنتظر
هذه الجماعات تعد في نظري بمثابة « الفجر الكاذب » وهي لا تخرج عن
كونها تموجات موضعية بسيطة ، لا يمكن أن تولد تياراً يتجه إلى الأمام
وما كانت لتستطيع ذلك وهي القائمة على التلهف والارتجال وحب
الظهور أكثر مما هي قائمة على العمل وإنكار الذات والتعاون .

هذه الجماعات ، مذهب منها وما بقي يجب أن ننظر إليها كمخلفات الجيل
القديم ، « أو كفجر كاذب » ولا أجد تشبيهاً أقرب من هذا إلى الحقيقة
إذ لا بد قبل انبثاق فجر « الجيل الجديد » من ظهور فجر كاذب

الفجر الطائب

كثيراً ما يبدى المتلهفون على إصلاح أمر هذا البلد قلقهم من فوضى الانحلال ، واستياءهم من كثرة الجماعات الانحلالية الطامعة في الزعامة . وهذه في نظري حالة لا تبعث على القلق ولا تثير الاستياء ، طالما أدركنا أن وجود هذه الجماعات لا مندوحة عنه كعرض من أعراض الانحلال سوف ينقضى بانقضائه . ففي وقت تركد فيه الأحزاب القديمة ويتقلص نشاطها ، لا تخلو الجماعة من جمعيات أو فقايع انحلالية تظهر لتختفي بعد حين ، مثلها في ذلك مثل فقايع الهواء التي تتصاعد في ماء البرك الراكد . وفي مجتمع مريض ساءت أموره واختلت نظمه وأوضاعه ، لامفر من أن تظهر على سطحه مثل تلك الجماعات كما تظهر البثور والدمامل على الأجسام المسممة أو المريضة .

فالجماعات الانحلالية إذن ظاهرة لا بد من وجودها في فترات الركود والانحلال . وبالرغم مما يصحبها من فوضى فكرية تؤخر دعاة الإصلاح الحقيقيين بعض الوقت ، فإن لها نفعها من غير شك . ذلك أنها وإن كانت لا تستطيع القيام بتعبئة شعبية ، وجمع العناصر الساخطة تحت لواء واحد ، فهي تعمل على تنبيه الأذهان وإشعار الناس أن السخط عام بينهم ، وأن حركة إصلاحية قوية جارفة عن قريب ستظهر . ومن جهة أخرى تضم تلك الجماعات عناصر مخلصة طيبة ، خرجت من الأحزاب القديمة حائرة متبرمة ، ولم تجد حزبا قويا جديدا تطمئن إليه نفسها ، فألفت تلك الجماعات الانحلالية أو ألفت بنفسها في الوجود منها . حتى ولو لم يتفق

تماماً مع ميولها وآمالها . تلك العناصر القوية ، لن تلبث أن تقطرها الحركة القوية الجديدة متى ظهرت وأشعرت الناس بوجودها .

وثمة فائدة أخرى للجماعات الانحلالية ، ألا وهي أنها تمثل اتجاهات فكرية إصلاحية نستطيع بدراستها أن نقف على نوع الإصلاح الذي يلائم ظروف البلد ويناسب عقلية الشعب . وافقد أفضيت وقتاً غير قصير في زيارة تلك الجماعات ودراستها والوقوف على اتجاهاتها الفكرية الخاصة . فلم أجد بينها جماعة واحدة اهتمت بشمول ودقة إلى الطريق الصحيح التفكير في الإصلاح والعمل له . وليس أدل على قصور تلك الجماعات وغلبة الطموح الشخصي على أغلب القائمين بها من تعددها ، وازدياد عددها باستمرار ، وهي التي يمكن حصرها في اتجاهات فكرية ثلاث : الاتجاه الوطني ، الاتجاه الإسلامي ، والاتجاه الاشتراكي .

الاتجاه الوطني : وهو إن كان موجوداً في بعض الأحزاب والجمعيات إلا أنه يتخذ مظهراً أقوى في الجماعات الوطنية التي تعمل على إنعاش الروح الوطني القومي ، وسيادة اللغة العربية ، وتشجيع كل ما هو مصري ، فضلاً عن مناداتها بتمصير الشركات الأجنبية التي تسلب أموال المصريين ، وتوصد أبوابها في وجه الشباب المضرى . ولا تخلو هذه الجماعات من فكرة بعث الامبراطورية المصرية . حتى ليميل البعض إلى اعتبارها ممثلة للاتجاه الفاشي في مصر .

إلا أن الاتجاه الوطني لم يستقر بعد على فكرة محددة واضحة عن وضع الأجانب من الحركة المصرية . فحتى الآن لاتزال حقيقة العلاقات بين المصريين والأجانب بعيدة عن فهم الكثيرين فهما صحيحاً . ولم يدرك المصريون عامة الوضع الصحيح للأجانب من حركتهم الوطنية ،

أو يفكروا في إلزامهم الحدود المعقولة والضرورية لسلامة البلاد والمحافظة على شخصيتها القومية ، إلا عقب إبرام معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ . فقد كانت « الزعامة القانونية » قبل إبرام المعاهدة ، تحرص كل الحرص على اكتساب عطف الأجانب وتتجاشى إثارة قلقهم ، حتى ولو على حساب القومية المصرية ، ومع التفريط في مبدأ « المصري أولى بالرعاية » . وبالمثل كانت نظرة « الزعامة الأدبية » إلى الأجانب كذلك . وما زال المصريون يرددون العبارة التقليدية لرعيهمها الشاب « كرماء لضيوفنا » مباهين بهذا الكرم الذي تجاوز حد الكرم ، واصطبغ بطابع التسليم والضعف ، وقد يبدو هذا الاتجاه طبيعياً مع حزب بنى وسائل كفاحه على الدعاية الخارجية والداخلية ، محاولاً أن يكتسب عطف الدول الأجنبية لاسيما فرنسا ، التي كان إبرامها للوفاق الودي مع إنجلترا درساً قاسياً للدعاة الاعتماد على تأييد الأجانب .

عبثاً حاولت الزعامتان الأدبية والقانونية الحصول على هذا التأييد ، وما ذلك إلا لعدم إدراكهما للوضع الصحيح للأجانب من الحركة المصرية ، وكيف كانت دولة الاحتلال والأجانب بالطبيعة في معسكر واحد . فما الأجانب ، أو جانب كبير منهم على الأقل إلا طفيليات الدولة المحتلة ، التي أتاحت لهم باحتلالها العسكري المباشر احتلالاً اقتصادياً غير مباشر ، وبهذا أصبح من صالحهم بقاء هذا الاحتلال العسكري كسند لاحتلالهم الاقتصادي . لاسيما وأن هناك شعوباً تجارية بطبيعتها كاليهود واليونانيين والأرمن اشتهرت بالاستعمار التجاري الرخيص الذي يعيش عالة على الامبراطوريات القوية الكبيرة ، التي تحتضنها وتتخذ منها عوناً ضد أهالي الشعوب التي ابتليت باستعمارها ، أو وقعت في براثن تسلطها السياسي .

ولو استعدنا في أذهاننا الحوادث التي مرت على مصر منذ الحملة الفرنسية ، تاركين الحروب الصليبية في العصور الوسطى جانباً ، متناسين ما كشفت عنه وأبرزته من نواحي التعصب الممقوت في خلق شعوب الغرب لأدركنا بوضوح موقف الأجانب من المصريين ، ولوقفنا على وضعهم الصحيح من الحركة الوطنية ، وروحهم الاستغلاية وتعصبهم السافر . فبعد ثورة القاهرة على نابليون ، لم يعد يطمئن إلى المصريين ، غفل رجاله سلطات واسعة ، وعمد إلى تعزيز قواته إزاء الأهالي بتكوين فرقة عسكرية من المتطوعين الأجانب وأكثرهم من الأروام واليونانيين والأوربيين الشرقيين . . أي أن هؤلاء تنكروا للأرض التي آوتهم بعد تشرد ، ووقفوا مع القائد المحتل في معسكر واحد . وتلك فرنسا تعود بغدرها فتسبب لمحمد علي من المتاعب ما كان عنه في غنى لو أنه لم يحسن بها الظن . فقد شجعت على رفض معاهدة لندن ١٨٤٠ متظاهرة باستعدادها لدخول الحرب إلى جانبه ، ثم لم تحرك إزاء تألب الدول عليه ساكنها ، ولم تساعد بشيء وتخلت عنه في أخرج المواقف . وبعد سنوات قلائل نرى صديقة مصر المزعومة تستغل مشروع قناة السويس للاجحاف بالمصريين وابتزاز أموالهم . وتكون أشد الدول معارضة لمشروعات اسماعيل للإصلاح القضائي ، وأشدّها قسوة على حفيد محمد علي أثناء ارتبائه المالي !

أولم يقابل الأجانب عموماً سياسة سعيد واسماعيل الطيبة نحوهم ، والتي بلغت حد التدليل ، بالاستغلال الرخيص والتبجح والضعف ؟ ما وجدوا سبيلاً مشروعاً أو غير مشروع لابتزاز أموال المصريين إلا سلكوه . وارتكبوا من المخازي ما لم يستطع اخفاءه مؤرخو التاريخ الحديث من الكتاب الأجانب . فهذا أحدهم وهو « ملنز » الإنجليزي

يقول : « كان من أفك الأوبئة المصرية إطلاقاً ذلك المركز الممتاز الذى يتمتع به الأجانب فى مصر ، ويعود بالفائدة خصوصاً على حالة الأوربيين ، أو الشرقيين من ذوى الأصل الأوربى . وقد تفشى هذا الوباء فى أواخر عهد اسماعيل تفشياً متناهياً فى الهول والروع . فالأوربى الساعى لنيل حقوق الامتياز ، أو للاشتغال بالربا الفاحش ، واليونانى الفندقى الحمار أو السمسار ، واليهودى المرابى ، واللبنانى الممتلك . . كل هؤلاء ، وقد كان فى ميسورهم الفوز بحماية إحدى الدول الأجنبية ، نهشوا جميعاً الخزانة المصرية ، والفلاح المصرى المسكين إلى مدى لا يصدق ! » .

بين هؤلاء الأجانب أيضاً من اشترك مع القنصل الإنجليزى بالإسكندرية فى حوادث ١١ يونيو ١٨٨٢ المدبرة ، التى استفز إليها الأهالى باعتداء مالطى على (حمار) مصرى . وقد وزع القنصل الإنجليزى على الرعايا الإنجليز ، وبعض الرعايا الأوربيين الأسلحة والدخائر التى سبق تهريبها خلال مظاهرة الأسطول البريطانى فى ميناء الإسكندرية واتفق قبل الحادث بأيام مع القومندان الإنجليزى « ماريوت » على خطة دفاع الأوربيين عن أنفسهم بالأسلحة الموزعة . وفى حوادث الاضطرابات المصرية ١٩١٩ - ١٩٢١ اعتدى الأرمن فى القاهرة بإطلاق الرصاص على المتظاهرين من النواقد . ووقع مثل هذا الاعتداء على المصريين أيضاً من جانب بعض اليونانيين والإيطاليين بالإسكندرية . نحن لا نقصد بهذا الاستعراض التاريخى إثارة شعور المصريين ضد الأجانب . نحن لا ندعو إلى تعصب أو عدوان . وإنما نريد أن نوقف المصريين على حقيقة « عطف » الأجانب على أمانتهم القومية . إنما نريد أن يعامل المصريون الأجانب ، كما يعامل الأجانب المصريون فى بلادهم . .

نريد أن يعامل المصريون الأجانب معاملة المثل لا أكثر ولا أقل . .
لا أن نطلق لهم حبل استغلالنا على الغارب وننظر إليهم كأجناس أرقى ،
أو تعالى في إرضائهم على حساب قوميتنا ومصالحنا .

نحن بصراحة ننظر إلى الأجانب نظرة ملئها الاحترام والإكبار الوهمي .
وما ذلك إلا لمركب النقص الذي كان لا مفر من تسربه إلى نفوسنا كشعوب
مغلوبة . فالمصري حتى ولو كان يتمسّدق بالوطنية كعاطفة في كل مكان
وفي كل وقت ، لا يأنف إذا التقى بأجنبي أن يحدثه بلغته الأجنبية ، بل
قد يجد في ذلك لذة وشعوراً بالتميز والرقى . وكثيراً ما يشتري المصريون
البضائع لأنها أجنبية ، حتى لقد يختم للتاجر بعض المنتجات المصرية بأنها
صنعت في إنجلترا أو أمريكا أو ألمانيا الخ . . وهذا إن دل على شيء فإنما
يدل على ضعف الشخصية القومية في مصر . . ولهذا نرى الجاليات الأجنبية
في مصر تحتفظ بلغتها وتقاليدها ولا تجارى الشعب في لغته وتقاليده ،
ولا تشاركه مشاركة وجدانية في شعوره القومي ، هذا إن لم يجارها بعض
أفراد الشعب في تقاليدها بدافع مركب النقص !

مثل هذا الشعور بالنقص نجده للأسف في معاملة حكامنا وساستنا
الأجانب . فذلك رئيس وزراء لا ينجل أن يزهو كزعيم وطني في عيد
الجهاد الوطني ، بأن حكومته قد نجحت في رفع نسبة الموظفين المصريين
في شركة قناة السويس إلى كذا وعشرين في المائة ! وذلك محافظ القناة
يصرح يوماً لندوبى الصحف أنه سيمضى لدى شركة القناة لعلها توافق
على . . كما نلمس هذا الشعور بالنقص أيضاً في نظرة الكتاب والصحف
إلى الأجانب . إذا أرادوا تحييد عمل للرأى العام قالوا إن الأجانب
يفعلون هذا في بلادهم . وإذا أرادوا نهيه عن شيء قالوا ماذا يقول

الأجانب عنا لو فعلنا كذا وكذا ، حتى لقد أصبحت الجملة الأخيرة عبارة
الكباشية أو تقليداً !

إن موقف المصريين هذا من الأجانب ليبدو عجيباً شاذاً لا سيما إذا
أدركنا أن الوطنية المصرية يوم بعثت من مرقدها على يد الزعامتين
الأدبية والفانونية لم تبعث كشخصية قومية . وإنما بعثت على نهج الوطنية
العاطفية الأوروبية ممتزجة بمبادئ ديموقراطية الغرب . ووطنية الشعوب
الغربية كما نعلم وطنية مستحدثة جاءت وليدة لتطور النظام الرأسمالي ، وتركز
السكان في المدن بنمو الصناعة . وكثيراً ما يستغل الرأسماليون الذين
يحركون النظام البرلماني الغربي بأموالهم ونفوذهم من وراء ستار ، تلك
الوطنية العاطفية في إثارة الحروب لكسب أسواق جديدة ، ولاسترقاق
شعوب ضعيفة ، فيثيرون الكراهية في نفوس مواطنيهم للدول الأخرى ،
ويذكرون الغرور القومي فيها مصحوباً بالحق والأناية . حتى ليعدى كل
شعب أنه أرقى الشعوب جميعاً وأجدرها بسيادة العالم . وإذا كانت الوطنية
المصرية قد صبت في أطوارها الحديثة في هذا القلب العاطفي ، إلا أن
تأصل الروح العربي أو الإسلامي في نفوسنا حال دون اصطباغها بصبغة
الحقد وكراهية الأجانب واحتقارهم . فالوفاء والكرم والنجدة والشهامة
صفات تأصلت في خلق الشعوب العربية حتى ترفعت عن مجازاة الوطنية
الغربية العاطفية في الحقد والكراهية . وقد رأينا كيف استغل الأجانب
هذا الكرم والوفاء أبشع أنواع الاستغلال وظنوه ضعفاً فاتخذوه يوم
تحولت القوة في يدهم سبيلاً للسيطرة والاحتجاج والإساءة والغدر .

هذا الإدراك للحقيقة وضع الأجانب من الحركة الوطنية بعيد إلى حد
كبير عن فهم أحزاب الجيل القديم وجماعات الشباب المختلفة ، ولا يكاد
يوليه الجيل الجديد شيئاً من العناية . فما زال البعض يحسن الظن بإمكان

تأييد الأجانب لنا في جهادنا الوطنى . ولا يزال البعض يتأثر بدعايات الدول الأجنبية المنافسة لبريطانيا ويظن أنها تظهرها بالعطف علينا صادرا عن ود خالص وعاطفة نبيلة . وما هي إلا شعوبا مستعمرة تتنافس وتتناحر ، ويجتهد كل منها في إثارة الرأى العام العالمى على الآخر . وما أسرع ما يغدر بنا أكثرها عطفنا علينا ، متى وجد مصلحته الخاصة في ذلك !

ومما يؤخذ أيضاً على الوطنية المصرية في أطوارها العاطفية الأخيرة أن النعرة الفرعونية تبدو غالبية عليها حتى لتكاد تحجب الطابع العربى تماما ، فتلك مقالاتنا وخطبنا العاطفية تتغنى دائماً بالفراعنة ومجد الفراعنة ولا يكاد يخلو نشيد من أناشيدنا الوطنية من الإشادة بالهرم ولواء الهرم . بل وصل الأمر بإحدى جماعات الجيل الجديد أن اتخذت الأهرام الثلاثة لها شعارا ، وهى التى لا توحى إلى النفس بخاطر وطنى سام ، وإنما تبدو للأحرار كرمز للسخرة والعبودية . . . كرمز لغناء الملايين في شخص واحد .

أنا لا أحمل بهذا على الفرعونية ، ولا أريد انتزاعها أو سلبها من تراثنا القومى . فما أجدرنا بالاعتزاز بمجدنا الفرعونى وبمدينتنا الفرعونية أولى المدن جميعا . وإنما أريد أن لا تترك تلك النعرة الفرعونية تطفئ من ناحية أخرى على طابعنا العربى وتراثنا العربى إلى حد مقابلة البعض منا لفكرة الوحدة العربية بالاستخفاف والسخرية . . . إلى حد ارتمائنا في أحضان مدينة الغرب ، وإهدار العروبة . لاسيما وأننا أقرب إلى العروبة منا إلى الفرعونية بقراءة اللغة والزمن والجنس . ليس كبج جراح النعرة الفرعونية في نفوسنا بالأمر الصعب . فهى قاصرة على المثقفين دون العوام . فبينما نرى المثقفين يتهنون زهوا ونفارا بمجد الفراعنة ،

نرى العوام ينفرون من الفرعونية التي توقظ في عقولهم الباطنة أهوال المظالم الاجتماعية ، ونظام الطبقة ، حق لتراهم ينعثون كل طاغية أو ظالم فرعون . وإذا بغى أحد وأمعن في الظلم ، أو غالى في الكبر قيل له « ما تنفر عنش » لكأن طغيان الناحية الفرعونية على الطابع العربي عند المثقفين يرجع إلى أصبح المستعمر في نظام التعليم ، حيث كان يولى تاريخ الفراعنة عناية أكثر مما يولى لتاريخ العرب . لاسيما وأن الطابع العربي كان هو الأغلب في وطنية الزعامة العسكرية العربية ، مما كان أكثر بروزا في الزعامة الأدبية منه في الزعامة القانونية ، وسنرى عند حديثنا عن الوحدة العربية أن ترجيح كفة العروبة على كفة الفرعونية خطوة ضرورية لتوجيه الحركة الوطنية توجيهاً صحيحاً نافعاً .

الاتجاه الإسلامى :

يبدو الاتجاه الإسلامى ممثلاً في الجمعيات الإسلامية المختلفة التي تواف نسبة كبيرة من جماعات الانتقال . وهذا الاتجاه في نمو مطرد وتقدم مستمر بعد أن بدأت الشعوب العربية تتراجع عن اندفاعها صوب المدنية الغربية وبريقها الحلاب ، وقد كشفت الحربان العالميتان الأولى والثانية عما يشوب مدنية الغرب المادية الرأسمالية من فساد ، وأبرزت ما تحمل بين طياتها من تعقيد ونفاق ، ووحشية وجشع . ولهذا رأينا الناس يتحررون من ذلك الشعور بالنقص الذي جثا عليهم كشعوب مغلوبة . وقد طفق الكتاب والمفكرون يعتزون بعروبهم . وأخذ الطابع الإسلامى يبدو بوضوح في أبحاثهم ومؤلفاتهم ، حتى لقد شغلت دراسة التاريخ الإسلامى والمدنية العربية حيزاً كبيراً من انتاجنا الفكرى في الأعوام الأخيرة .

إلا أن هذا الانحياز الإسلامي الجديد بدأ بالضرورة كرد فعل عاطفي ، ولم يتحول بعد إلى إدراك إسلامي عام جديد ، يوفق ما بين المدنية الغربية الحديثة والمدنية العربية العتيقة ، التي أخذت منها مدينة الغرب الكثير ، وحوارته بما يتفق وظروف بيئتها وعقليتها الخاصة ، التي تتميز بالنفاق والتحايل والتعقيد ، بينما تقوم المدنية الإسلامية على البساطة والصراحة ومواجهة الحقائق . ونحن لو تأملنا نواحي نشاط الجمعيات الإسلامية لوجدنا الأغلب منها لا يكاد يعطى هذه الناحية العظيمة الأهمية ما تستحق من مزيد العناية . ولا يكاد يبذل جهداً لدراسة النظم والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المعاصرة التي حملتها إلينا مدينة الغرب ، لنطبعها بالطابع العربي ، بتجريدتها عما يشوبها من تعقيد ونفاق ، وبتسويتها وصقلها بما يتميز به العقل العربي من بساطة وصراحة . فالتاريخ مثلاً لم يشهد على وجه الأرض عدالة اجتماعية واقتصادية كذلك التي شاهدها في عصور الإسلام الأولى ببساطتها الفطرية ، بينما عجزت مدينة الغرب البراقة عن تحقيق القليل منها برلماناتها و « مجالسها التمثيلية » ، وبأنظمتها السياسية والاقتصادية المعقدة التي لا تخلو من النفاق . . . وأى نفاق أوضح وأبرز من أن تحرق الأقمشة ، ويلقى بالأغذية في قاع النهر احتفاظاً بسعر مرتفع ، بينما يعيش الملايين من البشر جوعاً أنصاف عراء ؟ ! أى نفاق أبرز من أن يستخدم الرأسماليون برلمانات الشعب وأصنام الحرية لاستغلال الشعب من وراء ستار ؟ !

لقد مرت اليابان بنفس التجربة التي مرت بها شعوب الشرق الأوسط ، ولكنها لم تقع في نفس الخطأ ، ولم يتسرب إليها مركب النقص فتنتظر إلى الشعوب الغربية كشعوب أرقى وتقلدها في كل شيء ! ولقد زعمت تلك الشعوب واهمة عندما فتحت اليابان أبوابها لها وأخذت بالكثير

من نظمها ، أنها قد أسلمت قيادها هي الأخرى للغرب . وما كانوا يدركوا بغرورهم المعهود أن اليابان إذ مزجت حضارتها بحضارتهم ، لم تقلدهم مدفوعة بمركب النقص ، ولم تأخذ بالثمين من مدنيّتهم والغث . وإنما هي استكملت النواحي المتأخرة في حضارتها وأخذت زبدة المدنية الغربية ، ولم تأخذ بالقشور والمظاهر . ولو كنا فعلنا ما فعله الياباني المعتز بنفسه وبقوميته لما وقعنا في الخطأ الذي وقعنا فيه بنظرتنا إلى حضارتنا العربية كحضارة بالية ، وبانصرافنا عنها إلى المدنية الغربية التي أخذنا بها على علاتها ، وشغلنا بقشورها عن لبابها ، دون أن نمزجها بمدنيّتنا العتيقة ، ودون أن نطبعها بطابع البساطة والصراحة الذي يتميز به العقل العربي .

لقد كانت لنا حضارة قبل أن تكون لأوروبا حضارة . وفي الوقت الذي كنا نبذو فيه جامدين وأوروبا تتحرك وتتقدم ، كانت تتفوق علينا بتقدمها هذا في بعض النواحي فقط ، وكنا محتفظين بتقدمنا عليها في نواحي أخرى كثيرة . وإنما الذي جعلنا نقدر أوروبا أكثر مما يجب ، ونسير في ركاب مدنيّتها أكثر مما يجب ، هو المظهر الآلي الضخم لمدنيّتها المادية جنباً لجنب مع ما صحبه من تفوق آلي في أسلحة الحرب !

بهذه الناحية العملية الهامة لم يهتم المتفكرون المسلمون اهتماماً جدياً كافياً . ولم يدركوا أهمية هذا التفكير العملي في تحرير الشعوب العربية ونهوضها . وكان الواجب أن يعملوا على التوفيق بين النظم والأوضاع الحديثة ، وبين المبادئ العامة للإسلام ، وأن يقوموا بحشد الجهود الفكرية والعلمية اللازمة لخلق إدراك إسلامي جديد يتناسب وظروف العصر . ولو كانت الجمعيات الإسلامية قد وجهت نشاطها هذه الوجهة العملية النافعة ، لردت إلى الشعوب العربية كافة ثقها في حضارتها وفي

تعاليم دينها . ولو وجهت هذه الجمعيات حملاتها الإيجابية لاستئصال روح التوكل أو « التواكل » ، وعملت على تخليص الدين مما علق به من أدران الطرق والمشايخ والشعوذة الدينية ، لأزالت بذلك آفة كبرى طالما وقفت كعقبة كأداء في طريق كل إصلاح جدى .

فلكى تنتشل العالم الإسلامى من الهوة التى تردى فيها مئات السنين ، لا بد لنا من القضاء على روح « التواكل » ، وبعث روح « الجهاد » التى أخرجت الإسلام إلى حيز الوجود ، ونشرته فى الآفاق ، وهيات للعرب الحفاة الجياع أن يكتسحوا أقوى دولتين يومئذ على وجه الأرض . والإسلام اليوم أحوج ما يكون إلى هذه الروح . وإن تسترد الأم الإسلامية مجدها إلا على يد رجال « مكافحين » يقودون شعباً مكافئاً ، لا على يد رجال « مترهبين » فى وسط شعب متواكل ، هالهم ما جرت به المدنية الأوربية على الشعوب العربية من مظالم وإباحة وفساد ، ففروا إلى دورم مستغيثين بالله خشية الافتتان ، وقد أغلقوا على أنفسهم الأبواب كأنها « الدير » وانتظروا حالمين أن يهرع الناس إليهم من كل جانب . حتى جاء « الإخوان المسلمون » ونزلوا بدعوتهم إلى الميدان مسلحين بوسائل التنظيم الحركى الحديث ، فقووا ساعد هؤلاء الممهدين ، وأشهروا حرباً لا هوادة فيها على المظالم والفساد والإباحة ، وقد آمنوا بأن القضاء على هذه الشرور لا يمكن أن يتم إلا بالقضاء على النظم الحاضرة الفاسدة ، وإقامة نظم عادلة طاهرة جديدة .

الاتجاه الاشتراكي :

منذ الإجراءات الصارمة التى اتخذت فى قمع الحركة الاشتراكية الأولى فى مصر ، وبعد أن ألقى فى السجن بزعميها المكافح الاشتراكي الأول

محمود حسنى العرابى ، ثم شرد فى الخارج ، وحرمت الحكومة الدعاية للشيعوية قانوناً ، مما اضطر الاشتراكيون المصريون إلى العمل تحت الأرض ، ولم يستطيعوا أن يكونوا أكثر من حلقات فقيرة التنظيم ، ناصلة بينها وبين كتلة الشعب العاملة ، ولا نشاط لها يستحق الذكر . إلا أنه بنشوب الحرب العالمية الثانية ، وبروز الاتجاه الاشتراكي بين تيارات الحرب الفكرية ، امتد هذا الاتجاه إلى مصر . فصدرت صحيفة التطور عام ١٩٤٠ متخذة لوناً اشتراكياً صريحاً . ثم تألفت بعض الجماعات ذات الميول الاشتراكية المهوشة ، أو المنحرفة غالباً بسحوم العناصر الصهيونية ، وتوجيهات الدعاية فى زمن الحرب . فقد رأينا بعض هذه الجماعات مثلاً ينظر إلى الحرب العالمية الثانية كحرب للتحرير ، أو للدفاع عن الديمقراطية ، مع أنها كانت أولاً وأخيراً اصطداماً بين توسعات اقتصادية استعمارية ، أو بعبارة أخرى تنازعا على الأسواق بين الدول الرأسمالية ذات الطاقة الإنتاجية الكبيرة ، التى لا بد وأن تتلس لها منفذاً خارج حدودها القومية فتتنافس وتتصادم وتقتتل . إلا أن هذا لا يمنع أن ذلك الاصطدام بين التوسعات الاقتصادية الاستعمارية قد حمل بين طياته تنازعا بين المذاهب الاقتصادية المعاصرة . وقد ازداد هذا التنازع شدة ووضوحاً بدخول روسيا السوفيتية فى الحرب .

ولا أريد أن أثقل على القارئ بالتحدث تفصيلاً عن هذا التنازع المذهبي ، أو بالمفاضلة بين مذهب وآخر . لاسيما وأن المتبوع للاتجاهات المستقبلية لتلك المذاهب يجدها تتجه جميعاً بمعدلات متفاوتة نحو النظرية الاشتراكية فى أحدث أطوارها . وهو ذلك الطور الذى يكاد يتفق تماماً مع الاشتراكية الإسلامية ، من حيث أنه يبدأ بحد أدنى للمعيشة الطيبة تكفله الدولة لجميع الأفراد على أساس الاشتراك فى التمتع بخيرات الطبيعة

وبثمار العلم والمدنية . وما يزيد من التدخل الأهل على هذا الحد ، يوزع على الأفراد ، كل بقدر عمله ، ولكن بحيث لا يأخذ فرداً أكثر من حد أدنى معين ، هو ذلك الذى يحظى بتجاوزه بنفوذ « السيد » فى نظام الطبقات .

تلك مبادئ « الترشيد » أو التنظيم العلمى للحياة الاقتصادية ، تقترب كثيراً بالرأسمالية المعاصرة من نظرية الحد الأدنى للمعيشة ، بإيرازها للعلاقة ما بين رفع أجور العمال وتحسين ظروف عملهم ومعيشتهم ، وبين زيادة كفاية إنتاجهم . وينظرهما إلى العامل « كمستهلك » لا كمجرد « أداة إنتاج » ، كإنسان يوجه لا كعبد يساق كما تقترب من النظرية الاشتراكية للتعليم بأخذها بفكرة « التوجيه المهني » بمعنى الوقوف على الاستعدادات الطبيعية للأفراد فى مراحل تعليمهم الأولى ، وتوجيههم إلى أنواع الدراسات ، وبالتالي أنواع الحرف التى تتفق وهذه الاستعدادات بصرف النظر عن ثروتهم ومركزهم الاجتماعى . هذه النظريات وأمثالها تقدمت وانتشرت خلال الحرب ، فرأينا الدول تعد الفقر والفوارق الاجتماعية ناحية من نواحي الضياع فى الحياة الاقتصادية . ولم تعد تترك بحرفية الأوضاع القائمة ، فلوحت لشعوبها بنظم اقتصادية جديدة أكثر عدالة وأنبأ قصداً .

وفى الوقت الذى تتجه فيه الدول غير الاشتراكية فى اتجاه صاعد نحو النظام الاشتراكى المتزن ، نرى روسيا الشيوعية تتجه فى الأخرى نحو هذا النظام فى اتجاه هابط ، بتخلصها مما علق بها من أخطاء التطرف التى لا بد وأن تصحب الحركات الشعبية فى مراحلها الأولى ، وتحررها من جمود التزمّت الذى يخلق من الأفكار الحية عقائد راسخة ميتة . فروسيا

الشيوعية مثلاً لم تتردد في إعادة المتاجر الصغيرة بعد أن بدأت بإغلاقها تاركة الناس يتقايضون في الشوارع . كما لم تتردد في إدخال نظام أجر القطعة بما يتضمنه من تفاوت في الكسب ، مسقطه بذلك فكرة المساواة المطلقة من تعاليمها ، وفي إعطاء من يأتون بأرقام إنتاج قياسية جزاءهم الأولي مع الإعلان عنهم كأبطال وطنيين ، لشجذ غيرهم على الاقتداء بهم . وذلك يعني أن روسيا السوفيتية بقضائها على نظام الطبقات ، ظلت مع ذلك محتفظة بنظام الدرجات الاقتصادية ، وستظل محتفظة به ، لأنه لا يمكن القضاء عليه عملياً وتحقيق المساواة الاقتصادية المطلقة بين الأفراد ، طالما أن المساواة الطبيعية كما يفهمها الماركسيون السطحيون ضرب من الخيال ، لاختلاف الناس من حيث التركيب النفسي والاستعداد الطبيعي .

وليس إدراك هذه الحقائق بالأمر الصعب ، متى قسمنا المجتمع البشري إلى فئات إجتماعية . هذه الفئات تسمى في التقسيم الرئيسي « طبقات » . والطبقة الواحدة يمكن تقسيمها تقسيماً فرعياً إلى « درجات » . فالفلاحون مثلاً يؤلفون الطبقة الدنيا أو « المجردة » ، إلا أنه يمكن تقسيمهم داخل هذه الطبقة إلى درجات اقتصادية تبعاً لتفاوتهم في المراتب والكسب والكفاية . فنقول فئة العمال الفنيين وهي الأعلى دخلاً ، وفئة العمال أنصاف الفنيين وهي أقل دخلاً ، وفئة العمال غير الفنيين وهي الأقل دخلاً . ويمكن تقسيم أفراد كل من هذه الفئات إلى درجات ثانوية تبعاً لتفاوت الكسب . بل إن الفرد الواحد في الدرجة الاقتصادية الواحدة تنقسم حياته إلى « درجات » تبعاً لتقدمه مع الوقت في المهنة أو الصناعة .

ذلك ما يجهله أغلب أنصار الاشتراكية في مصر ، الذين استنقوا الفكرة

الاشتراكية من المؤلفات الماركسية المنحرفة فحسب ، أو من النشرات التي صدرت خلال الحرب وانحرفت عن الكثير من الحقائق العلمية ، بطغيان الأغراض السياسية عليها . ومن تعمق منهم في دراسة الاشتراكية ، اقتصر على دراسة الحركات الاشتراكية في دول الغرب . مع أن الفهم الصحيح للاشتراكية لا يتأتى إلا بالدراسة الشاملة للنظام الرأسمالي وتطوراتها في الدول المختلفة ، وكذا تطور الفكر الاقتصادي الحديث بفضل حركة « الترشيح » والاقتصاد المرسوم . التي طبقتها مختلف الدول اشتراكية كانت أم فاشية أم رأسمالية . وبإدراك ما أدى إليه هذا التطور ، مع تقدم وانتشار نظام الشركات المساهمة إلى ظهور « طبقة متوسطة جديدة » من الفنيين والإداريين والسكرتية وصغار المساهمين ، وأصحاب المهن الح . غير « الطبقة المتوسطة القديمة » ، بمعنى صغار الصناع والتجار التي نبأ بزوالها ماركس وإنجلترا كنتيجة لازدياد التركيز الصناعي . تلك حقائق لها أثرها ولا شك في نجاح الحركات الاشتراكية أو فشلها . وإن رجي لهذه الحركات أقل نجاح ، إذا اتخذت مظهر الحركة الماركسية أو العمالية البهتة ووجهت دعايتها إلى طائفة العمال فقط ، وعلى نحو ينفر منها الطبقة المتوسطة الجديدة ، التي تعد أغنى طبقات المجتمع بعناصر النهوض والقيادة والتي أدى خطأ الأحزاب الشيوعية والاشتراكية في إيطاليا وألمانيا في توجيه دعايتها عقب الحرب العالمية الأولى ، إلى تحالف تلك الطبقة مع الطبقة العليا على إحداث الانقلاب العاشي . وكان في مقدور الطبقة العاملة لو شاءت يومئذ أن تكسبها في صفها لتعاون معها على إحداث الانقلاب الاشتراكي .

وعلاوة على ضعف « الأساس النظري » لأغلب إن لم يكن كل الجماعات الاشتراكية في مصر ، نأخذ أيضا على تلك الجماعات عدم تفهمها أو حق

محاولتها فهم تركيب « الصرح الطبقي » أو الاجتماعى للبلاد . مع أن تفهم هذا الصرح عامل له أثره الفعال فى نجاح أية حركة اشتراكية . فقبل وضع أية خطة اشتراكية ، وقبل توجيه أية دعاية اشتراكية ، والمطالبة بأى برنامج اشتراكى ، ينبغى دراسة « الصرح الطبقي » للبلد ، بمعنى دراسة العلاقات بين طبقات وطوائف الشعب المختلفة ، والقوة العددية والنفوذ الطبقي والسياسى لكل منها . وبهذا وحده تستطيع الحركة أن تعرف على أى الطبقات تعتمد ، وأىها تكتفى منها بمجرد التأييد أو العطف وعلى أىها تحمل ، وأىها تحرص على أن نحافظ على سكوتها السلبى . ويلاحظ تدخل هذه النواحي المختلفة ، فقد تعتمد الحركة إلى الحملة على طوائف معينة لتكسب فى صفوفها طوائف أخرى . كما قد تتجنب مؤقتا الحملة على طائفة معينة ، لكي لا تنفر منها طوائف أخرى تحرص على سكوتها السلبى ، أو لا تريد أن تراها تتحول إلى معسكر الخصم .

وقيام الحركة الاشتراكية على هذه الأسس يعنى أنها يجب أن تكون حركة محلية بحتة ، تتفق وظروف البلد الخاصة أى مع التكوين الحالى لصرحها الطبقي ، ومدى تقدم نظامها الاقتصادى ، ولهذا فآية محاولة يقوم بها الاشتراكيون السطحيون الذين قصروا دراستهم على التعاليم الماركسية مدفوعين بالفكرة الخاطئة المهوشة التى صورتها لهم بعض العناصر الغربية لغرض فى نفسها ، عن الحركة البلشفية والنظام الروسى آية محاولة من هذا النوع تحركها من وراء ستار تلك العناصر لغرض التشكيك أو تسميم الأفكار ، أو ركوب الاتجاه الاشتراكى ، وإساءة توجيهه أو استغلاله لتحقيق أغراض صهيونية مكشوفة ، هى ولاشك محاولة سقيمة ضارة ، يجب قمعها بدون رحمة ولا هوادة . فالحركة الاشتراكية فى مصر لن تنمو وتنجح وتنتصر إلا إذا كانت عوامل نجاحها محلية

بمحة . كما أن الحركة الشيوعية لم تنجح في روسيا إلا لتوافر عوامل نجاحها في ظروفها المحلية الخاصة . ولا يعني هذا النجاح أنه يمكن أن تنجح الحركة الاشتراكية في أى بلد آخر بنفس الكيفية وفي نفس الصورة . وما لم تكن الظروف المحلية لهذا البلد مواتية لنجاحها تماماً . ولهذا رأينا كل حركة اشتراكية عولت على الثورة العالمية في كفاحها قد انتهت بالفشل ، بينما نجحت الثورة البلشفية الروسية لأسباب لانمت إلى الدولية بصفة . وبنجاح هذه الثورة أخذت فكرة الشيوعية الدولية في الفتور ، وسرعان ما غير الشيوعيون لحنهم بعد استيلائهم على السلطة ، فأخذوا يصغون البلشفية بالطابع الوطنى شيئاً فشيئاً . وهذا ما لم يتردد « ستالين » في الجهر به بقوله « إن الثورات لا تصدر » وأن الشيوعية « طبخة روسية خاصة » !

لهذا كانت فكرة الشيوعية الدولية فكرة سخيفة غير عملية . ونحن إذ نقول هذا لا نسحق فكرة الدولية في حد ذاتها . وإنما تبدو لنا كرجال عمليين ، حلما يتعذر في الوقت الحالى تحقيقه . إذ لن تتحقق فكرة الدولية وتأتى بفوائدها الاقتصادية والاجتماعية إلا بتوافر ثلاثة أسس : —

أولاً : أن تكون جميع الشعوب حرة مستقلة . وهذا يعنى القضاء على الاستعمار بصورة المستجدة كنظام الانتداب والمعاهدات الاستقلالية والأحلاف المشتركة الخ . .

ثانياً : أن توزع الموارد الاقتصادية ، أى المواد الخام توزيعاً عادلاً على شعوب الأرض المختلفة .

ثالثاً : أن تمنح كل مظاهر التعصب القومى أو تعصب الجنس بمعنى كراهية الجنس الأبيض للأجناس الملونة .

على غير هذه الأسس لا يمكن تحقيق فكرة الدولية . وأية دعوة إلى تلك الفكرة دون أسسها الثلاثة ، إن هي إلا اعتراف بالأوضاع الدولية الراهنة وإبقاء على ما تتضمنه من ارتباطات اقتصادية ، ومظالم اجتماعية ، وحروب طاحنة . وقد يعقل أن تصادف فكرة الدولية قبولا في شعوب حرة تتمتع بنصيب عادل من موارد العالم الاقتصادية . إلا أنه من الخطأ بل من الإجرام أن يفسح لها مجال الذيوع في شعوب مستعمرة أو نصف مستقلة . إذ أن تلك الشعوب في حاجة إلى تقوية شعورها الوطني ، لكي تنال استقلالها وتحصل على نصيبها الحق العادل من الموارد الاقتصادية . ولا شك أن فكرة الدولية من شأنها إضعاف الشعور الوطني ، لا سيما إذا زجها بعض الصهيونيين أو الأجانب لغرض في نفوسهم في رؤوس الشبان السطحيين ، الذين لم يتعمقوا بعد في دراسة الاشتراكية وقد فتنوا بها كنغمة تلقى من الجماهير صمعا !

ونحن ولا شك نتجاهل الحقائق إذا استبعدنا وجود مثل هؤلاء الشبان الأغرار في مصر ، أو استصغرنا شأنهم بعد أن وجدوا في حمى نشاط الانحلال المفتعلة ، وفي سياسة الكبت المطاقي التي جرت عليها الحكومات الماضية مهينة سبيل الظهور الرخيص لكل مغرور أهوج ، ما يغريهم على الاسترسال في أحلامهم الصيانية والظهور بمظهر الأبطال ، والتغريب ببطولتهم الوهمية بصغار العقول وبيعهم الشراذم الجاهلة المتدهورة .

من هؤلاء الأغرار تتألف أتفه جماعات الانحلال وأحطها تفكيراً ، مسيئة إلى الفكرة الاشتراكية أبلغ أساءة . وقد تشرب أغلب تلك الجماعات السم الصهيوني ، ومديده إلى المحافظ الصهيونية التي تغذيه

بالفكر والمال ، وتحركة من وراء ستار ، لبث سموها الفكرية بواسطته
وقد اشتهر الصهيونيون بهذا النوع من التسميم والتضليل ، ولكم شوها
الحركات الجديدة بما يبشرون فيها من أفكار انحلالية هدامة .

كان احتكاكي بتلك الجمعيات وبمحركيها من اليهود الصهيونيين أدق
أدوار مرحلة التغلغل والدراسة ، وأكثرها مشقة وصحبا . ولم يكن هناك
مفر من أن ينالني بسببها بعض المضايقات والمتاعب على يد رجال المخابرات
والأمن ، من إبعاد خارج القاهرة ، إلى رقابة شديدة ، ومراقبة ملحة ،
احتمالها جميعاً بهدوء أعصاب وراحة ضمير وامتنلاك لزام النفس . لاسيما
وأنى كنت قد توقعت حدوثها بعد أن بلغ مايدنى وبين بعض العناصر
الصهيونية حد استعانتها برجال القلم المخصوص على استبعادى من الميدان
ليخلوها الجو .

دعيت يوما إلى إجتماع لبحث أمر تأليف حزب اشتراكي في مصر ،
وقد حضره نفر قليل من المصريين ، وآخر من اليهود الصهيونيين
والأجانب بينهم امرأة . دار الحديث حول فكرة الاشتراكية الدولية ،
وقد حمل المجتمعون على فكرة الوطنية ، ثم انتقلوا إلى الحملة على الدين .
ولم يتحولوا قط إلى الكلام عن الاشتراكية كنظيم اقتصادى . كل هذا
وأنا صامت لا أتكلم . وأخيراً وقفت ا وقفت أفند آراءهم على النحو
الذى سبق إيضاحه . وأبنت لهم بكل الطرق أننا كشعب محتل لا نستطيع
أن نتخلى عن وطنيتنا كاشتراكيين ، بل يجب علينا تقويتها وتدعيمها
حيث أن الوطنية التحريرية لا تتنافى مع الاشتراكية فى شيء . وإذا حق
للاشتراكي أن يحمل على نوع معين من الوطنية ، فليحمل على الوطنية
التوسعية الاستعمارية فى الدول الرأسمالية الكبرى حيث تدفع الطبقات

الرأسمالية الحاكمة بطبقة العمال إلى الحرب باسم الوطنية والحرية . وغرضها الحقيقي إنما هو كسب الأسواق واستغلال الشعوب الضعيفة . أما الوطنية التحريرية كوطنية الشعب المصري أو الهندي أو الفلسطيني فهي جدية بالتشجيع والتدعيم . ومن الخطأ أن نطالب مصريا أو هنديا أن يكون دولي التفكير قبل أن يحصل أولا على حرية بلاده وعلى نصيبها العادل من موارد الأرض . وإن هذه المسألة بالذات أثارها الزعيم الاشتراكي الهندي « روى » في مؤتمر الكومنترن الرابع ، فأقر المؤتمر بضرورة تعاون الاشتراكيين مع الوطنيين في الشعوب المستعمرة ونصف المستقلة طال الجدال واحتدم ، وأدركت أن هؤلاء القوم ما جاءوا ليقنعوا أو ليقنعوا ، وإنما ليسمعوا . وبهذا صارحتهم ملوحا أن ما يشونه من موم فكرية يهدد كيانات القوم بالخطر . وأن مثل حركاتهم الخفية سوف يقضى عليها وهي في المهد . وأتينا نحن الاشتراكيين المصريين لنترك الصهيونيين يسيثون إلى حركتنا الاشتراكية وإلى مصير بلادنا على هذا النحو . وأتينا سنأخذ على عاتقنا أمر احباط محاولاتهم الهدامة بإيقاف الناس على الحقائق . مما أثار غضب القوم فانطلق في العرفة صوت يصيح « سأطلق عليك الرصاص قبل أن . . . » وكم كان مضحكا وعجبا أن يكون صوت امرأة !

لم أترك لهؤلاء القوم سبيلا لبث مومهم فأسرعت إلى نقابات العمال أهية أذهانهم لمج أمثال تلك الأفكار السخيفة المغرضة . ولم يكن ذلك بالأمر العسير . فروح العمال القومية سليمة ، وكذلك شعورهم الديني قوى . حاولوا السيطرة على صحف العمال الناشئة فأخلصت لأصحابها النصيح أن لا يفسحوا بينهم للعناصر الغريبة عنهم مجال الظهور والعمل ، حتى

يكون تفكيرهم عمالياً سليماً فيعودهم إلى إدادك عمالي جديد خالص . ثم صارحت إخواني العمال برأى هذا علانية في بعض الصحف .

تلك مسألة هامة يجب أن يفهمها العمال ، والقائمون أو المهتمون بالحركات العامة جميعاً . وعليهم أن يركزوا نشاطهم في الطوائف أو الطبقات التي ينتمون إليها . وليس معنى هذا توزيع الجهود وتشتيتها ، إذ أن الاضطهاد عام . والبلاد في حاجة إلى حركة عامة شاملة لا إلى حركات جزئية متفرقة . ليست طبقة العمال بالطبقة الوحيدة المضطهدة . فطبقة المزارعين مضطهدة ، وطبقة الموظفين مضطهدة ، وأصحاب الكفايات من المثقفين مهدورى الكفاية . وأصحاب الحرف والمهن يعانون الكثير من فوضى وفساد النظم القائمة . . . والكل يتطلعون إلى الإصلاح ويضجون بالشكوى . فليكن لكل من هذه الطوائف تفكيرها الخاص وتوجيهها الخاص ، وقيادتها الخاصة . إلا أنه يجب تنسيق جهودها وإدماجها في جهاز الحركة العامة كفرق جيش واحد يخضع لقيادة واحدة مشتركة ، ويسير تحت لواء إدادك عام اشتراكي قومي إسلامي واحد .

وعلى هذا الأساس لا تسير الحركة العمالية في الاتجاه الاشتراكي وحده منسلخة بذلك عن الحركة القومية ، أو متوازية معها مستهلكة بعض جهودها كما يريد الاشتراكيون الصهيونيون . وإنما تندمج في حركة قومية اشتراكية إسلامية عامة . ذلك لأن التوفيق بين الاتجاهات الوطنية والاشتراكية والإسلامية ، وادماجها في اتجاه واحد ، أمر تختمه ظروف البلاد . وإذا كانت جماعات الركود والانحلال قدهيء لها أن البلد في حاجة إلى اتجاه معين دون سواه ، فما ذلك إلا نتيجة دراستها للمشاكل المصرية من وجهة نظر واحدة ضيقة . هذا يعتقد أن العودة إلى

الشريعة الإسلامية هي الحل الوحيد لجميع المشاكل ، ولهذا يريد حصر الحركة في الاتجاه الإسلامي فقط . وغيره قرأ كتابا أو حق مقالا عن الاشتراكية أو الشيوعية فاعتقد أنها أفضل النظم المعاصرة جميعاً ، وتخيّل إدخالها بحجرة قلم في مصر . بل قد يصل الأمر إلى أن يعجب شاب بهذا أو ذاك من زعماء الدول ، فيتطلع لأن يكون له في مصر صورة هزلية مهوشة !

مثل هذه العقليات المريضة ، والمحاولات العقيمة قد أخرت ظهور الإصلاح وإساءت إلى فكرته ، حتى لقد أصبحت البلاد في حاجة إلى من يرشدها إلى الطريق الصحيح للتفكير في الإصلاح أكثر منها في حاجة إلى من يصلح ما اختل من أمورها ونظمها . ونحن إذ نحاول تلمس هذا الطريق الصحيح إنما نرمي إلى مجرد التوجيه ، تاركين للشعب أن يفكر . . أن يفكر ويصل بتفكيره السليم إلى ما تحتاج إليه البلاد من إصلاحات ، وما يصلح لها من نظم . ولا شك أنه سيصل بتفكيره وبإدراكه العام لتطورات ظروفه المادية إلى أفضل الإصلاحات والنظم جميعاً .

فلنوجه الإصلاح ..

في وقت كثر فيه أدعاء الإصلاح ، وتعددت تيارات الانحلال المهوشة ، لا بد للناس أن يقفوا على الطريق الصحيح للتفكير في الإصلاح ، لكي يستطيعوا أن يبينوا وسط هذا الطغام دعاة الإصلاح الحق . ولا أظن الناس في حاجة إلى من يدلهم على هذا الطريق ، فهم بنىء من البداهة وتبسيط الأمور يستطيعون الاهتداء إليه ، متى طرحوا جانباً كل ما قد يكون في مخيلتهم من إعجاب أو تحيز لمذهب معاصر أو جماعة معينة .

إن أول فكرة تدور في رأس الراغب في الإصلاح ، هي أن يعرف أولاً لماذا هو يريد الإصلاح ، أو بعبارة أخرى لماذا هو متبرم ساخط ؟ وما هي نواحي الضياع والضلال والغبن والتفاوت التي ولدت في نفسه هذا السخط ؟ ولا علاقة بين هذا وبين الماضلة النظرية بين المذاهب الاقتصادية المعاصرة . إنما هو يتطلب دراسة مشاكلنا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مجتمعة ، وتتبع أدوارها المختلفة لتعرف علاقاتها الرد فعلية وتياراتها المتجمعة .

وإذا كنا سنشخص كلا من هذه المشاكل المتصلة المتداخلة ، ونضع لها كل ما نراه مناسباً من أوجه العلاج ، فهذا التشخيص لا يكون كاملاً ، وهذا العلاج لا يكون صحيحاً ما لم ندخل في اعتبارنا تأثير المشاكل الأخرى المرتبطة بها ، ونعمل على تسلسل أوجه العلاج وتنسيقها وتجميعها في اتجاه واحد ، بحيث نؤلف في النهاية برنامجاً عاماً ، أو إصلاحاً شاملاً منسجماً .

هذا البرنامج ، كأي برنامج آخر في أي بلد آخر ، وفي أي عصر كان ، لا بد وأن يحمل بين طياته مبادئ معينة تكون بمثابة محصلة الاتجاهات الفكرية المختلفة التي وضعت العلاجات المقترحة على أساسها . هذه المبادئ تؤلف في مجموعها مذهباً قائماً بذاته ، قد يقترب من هذا النظام أو ذلك من النظم القديمة أو المعاصرة ، وقد يأخذ منها جميعاً ما يتفق وظروفنا الخاصة ويبدو كمذهب جديد مبتكر .

تلك هي الطريقة الصحيحة للتفكير في الإصلاح ، ونحن نخطئ إذا فكرنا في اختيار نظام معين من نظم الدول الأخرى ، قد يختلف عن ظروفنا الخاصة كل الاختلاف . والأجدى والأأنفع لنا أن نصل بدراستنا إلى النظام الذي نحتاج إليه ويلائم عقليتنا كل الملائمة . ولو كان دعاة الإصلاح قد اتبعوا هذا الطريق لما اختلف تفكيرهم ، ولما اختلفوا وتخبطوا . فالمفروض أن ظروف البلد واحدة . وأن دعاة الإصلاح إذا درسوها من حيث يجب أن تدرس ، وبوجهة نظر عامة غير محدودة ، وبفرض تحررهم من كل تحيز طبقى أو مذهبي ، لوصلوا جميعاً إلى نتيجة واحدة : هي أن البلد ، كما قلنا في نهاية الفصل السابق ، يحتاج إلى حركة وطنية اشتراكية إسلامية . فأما أننا في حاجة إلى حركة وطنية فهذا مالا يختلف فيه اثنان ، لأننا شعب لم يظفر باستقلاله كاملاً ، ويتوئب إلى تحقيق أمانه القومية ، وتحقيق الوحدة بينه وبين الشعوب التي من صالحها ومن صالحه ، أن تندمج جميعاً في وحدة قومية واحدة . كما أننا في حاجة إلى حركة إصلاح ديني شامل لتطهير الرؤوس من الأفكار الرجعية ، والقضاء على الشعوذة الدينية ومهازل الطرق ، واقتلاع روح « التواكل » الضارة التي من شأنها تأخير كل إصلاح وإعاقته . وهذا لا يعني أن تتخذ هذه الحركة مظهر التعصب الديني ، الذي يجب أن نتجاشه ، لمنافاته لروح

الإسلام وسماعته ، ولتعارضه مع صالح الحركة الوطنية التي سبق أن وجدت بين العنصرين في ثورة ١٩١٩ .

كذلك الحاجة إلى إصلاح اقتصادى اجتماعى واسع النطاق أمر لا ينكره أحد ، وإن اختلف الناس فى مدى هذا الإصلاح ونوعه واتجاهاته وغاياته . والحقيقة التي يجب ألا تغيب عن الجميع هي أن المشكلة الاجتماعية فى مصر مشكلة قديمة معقدة . وأن الفقر المصرى من ذلك النوع « الأزلى » الذى تغلغل فى صميم الحياة المصرية نتيجة لنظام الاجتماعية التاريخية السابقة ، وانحدر إلينا من أجيال بعيدة ، حتى امتد إلى كل ناحية من نواحي الحياة فى مصر ، وطوقها جميعا بحيث لم يعد من الممكن علاجه بإصلاحات محدودة منعزلة . ولا بد من علاجه بإصلاح ثورى . . . بإصلاح متطرف شامل يعتمد إلى جميع المشاكل المتفرعة عن مشكلة الفقر ، والمنداخله معها ، فى وقت واحد ويبحثها جميعا من جذورها . فنحن لا نستطيع القضاء على كل من الفقر والجهل إلا بمكافئتهما معاً وفى وقت واحد ، لما بينهما من علاقة رد فعلية مضاعفة . كما لا نستطيع أن نكافئهما معاً ببرامج الخدمات المجانية العامة ، وبإتاحة فرص التعليم المجانى لجميع المواطنين ، ما لم نبادر إلى إصلاح نظامنا المالى وزيادة الميزانية المصرية . وهذا الإصلاح لا يمكن تحقيقه على نحو يحقق التوازن الاجتماعى ويرفع مستوى المعيشة ، ما لم يصحبه برنامج إنشائى ضخم لزيادة الثروة الأهلية ، ببناء الاستغلال الزراعى على أسس علمية رشيدة ، وبإنعاش سياسة التحول الصناعى ، والكشف عن موارد الثروة الخبوءة . وما لم يكن رائدنا فى تلك السياسة الإنشائية الجديدة هو تحقيق الاستغلال الاقتصادى الأمثل لمواردنا الاقتصادية فى ظل أقصى عدالة اجتماعية ممكنة . . أن تأتى الأرض بالغلة المثلى وتعود بالرفاهية على جميع المشتغلين

بالزراعة ، وليس على طائفة كبار الملاك دون الفلاحين وصغار المزارعين ، كما هو الحال في نظام الملكية الزراعية الحالي ، الذي لا أخطأ نستطيع النهوض بالزراعة من غير تعديله على أساس قصر ملكية الأراضي الزراعية على المشتغلين بها فعلا ، وحصرها بين حدين أدنى وأعلى بطريقة عادلة تحقق التوازن الاجتماعى بين المشتغلين بالزراعة ، وتعمل على أن يأتى مجموع أراضى الدولة بأقصى غلة ممكنة . أو بعبارة أخرى بحيث تساهم الزراعة بأوفر نصيب ممكن فى زيادة الدخل الأهلى ، وبحيث تكفل فائضا لتمويل مشاريع التحول الصناعى التى يجب أن توجه لإنتاج أقصى ما يستطيع من الحاجات للمادية العامة ، على نحو يرفع مستوى معيشة الكتلة الشعبية العاملة . وذلك بفرض الحد الأدنى للأجور والحد الأعلى للربح ، مع امتلاك الدولة للصناعات الحيوية ، أو التى تشبع حاجات عامة ضرورية ، أو التى لها قيمة دفاعية .

مثل هذه الإصلاحات والبرامج الإنشائية الضخمة لا يمكن رسمها وتنفيذها بأدائها الحكومية المختلة ، وب عقلية كبار الموظفين الراهنة . فلا بد إذن من إصلاح الأداء الحكومية وخلق جيل جديد من رجال الحكم . وهكذا نرى أن علاج مشكلة الفقر فى مصر إنما يتطلب حل جميع المشاكل المصرية مجتمعة فى وقت واحد ، وفى اتجاه واحد . ومثل هذا العلاج لا يكون بالترقيع أو التسكين ، أو بأنصاف الحلول المرتجلة ، وإنما بإعادة بناء نظمنا الاقتصادية والاجتماعية على أسس جديدة رشيدة عادلة . فالنظام الاقتصادى المصرى نظام رأسمالى مطلق ، إن تميز بشئء فإنما يتميز بالغباء والفساد والجهل والجشع . والرأسماليون فى مصر لم يدركوا بعد أن وجود الملايين من الفقراء المعدمين يعنى خفض مستوى الاستهلاك العام ، ويفسد عليهم سوقهم . وأنهم إذا أعطوا العمال أجورا

كافية ، ودفعوا للدولة ضرائب مرتفعة ينفق منها على التعليم العام ورفع المستوى الصحى ، أعاد عليهم ذلك بالخير في صورة زيادة كفاية الإنتاج ، واتساع أسواق منتجاتهم .

هذه الحقائق أصبحت اليوم من المسائل المسلم بها في الخارج ، وقد أبرزتها للجميع التيارات الفكرية للحرب ، وما أحدثته من تطورات في النظم الاقتصادية المعاصرة . وإذا كان إدراك الرأسماليين المصريين لهذه الحقائق أمراً بعيد الحدوث في المستقبل القريب أو البعيد . وإذا كانت المشكلة الاجتماعية تتفاقم وتمتد على نحو يهدد بالانفجار ، فلا أقل من أن تتدخل الدولة وتهيمن على الحياة الاقتصادية كلية ، وتوجهها الوجهة النافعة للجماعة . وهذا يعنى باللغة الاقتصادية أننا على أبواب الانتقال من النظام الرأسمالى الحد إلى نظام اشتراكى متزن .

إذا كان الاتجاه الاشتراكى كما رأينا لازماً للبلاد لزوم الاتجاهين الوطنى والإسلامى ، فهل يوجد ثمة تعارض بين هذه الاتجاهات الثلاثة ؟ وكيف نجتمع بينها في إدراك عام واحد ونوجهها الوجهة التى تتفق وظروفنا الخاصة ؟ الواقع أن هذه الاتجاهات لا تتعارض فى شيء . بل ولا يشمر كل منها إلا إذا صحبه الاتجاهان الآخران . فلقد رأينا كيف كان انعدام العنصر الاشتراكى فى الحركة الوطنية عاملاً من عوامل ركودها وضعفها . وهذا ما نلمسه فى الأطوار السابقة للحركة المصرية التى فشلت جميعاً لأنها قامت على أكتاف شعب فقير جاهل أفقده الفقر والجهل اللذان انحدرتا إليه من إحيال بعيدة كل روح وعزة نفسى ، وسلبه تعاقب العزاة الفاتحين ثقته بنفسه وإيمانه ! ومن جهة أخرى ، أية حركة اشتراكية تقوم فى هذا البلد ولا تقوم فى نفس الوقت على أساس وطنى هى حركة فاشلة لا محالة . إذ من المستحيل التخلص من السطوة الاقتصادية

للرأسماليين الأجانب ، قبل التخلص من سطوتهم السياسية أولا . وهي تضر بحركتنا الوطنية أبلغ الضرر إذا اتخذت صفة الحركة الماركسية العمالية البحتة ، ونفرت أبناء الطبقة المتوسطة الصغرى من الانضمام إليها وتقويتها .

فإذا كانت ظروفنا الخاصة تقتضى الجمع بين الاتجاهين الوطنى والاشتراكي ، فهل تقتضى تلك الظروف التوفيق بين الاشتراكية والإسلامية ؟ قد يبدو هذا التوفيق مستحيلا فى نظر الشبان السطحيين الحديثى العهد بالفكرة الاشتراكية ، والذين يخلطون بين اللادينية وبين النظام الاشتراكي . وقد غاب عنهم أن الاشتراكية لا تحمل على الدين فى حد ذاته وإنما على الاستغلال الرأسمالى لفكرة الدين . وإذا كان الاشتراكيون قد هاجموا رجال الدين فى الدول الغربية المسيحية ، فالإسلام لا يعرف طبقة تسمى رجال الدين . وهذه حقيقة ينبغى أن لا تغيب عن أى مفكر اشتراكي فى مصر . ثم أن الإسلام فى حد ذاته دين كثيرا ما وصف بأنه دين اشتراكي . ولقد كانت الاشتراكية الإسلامية موضعا للبحث منذ سنوات ، وتمددت عنها المقالات أثناء الحرب . إذ تناولها بعض الكتاب بالبحث ، وكادت تتخذها بعض الجماعات والهيئات برنامجا عاما لها ، لولا أن حجبتها عن الأنظار بما حشدته حولها من حملات السفور والاختلاط والميسر والحجر .

ولا بد لمن يدرس الاشتراكية الإسلامية أن يكون ملما بالمذاهب الاقتصادية القديمة والمعاصرة ، ومتتبعا لاتجاهاتها المستقبلية ، حتى يستطيع أن يحدد على وجه الدقة وضع الاشتراكية الإسلامية بين هذه المذاهب التى تتنازع السيادة على العالم . ونحن إذا تعمقنا فى دراسة الاشتراكية

الإسلامية وجدناها ثلاثم روح العصر كل الملامة ، لاسيما وأنها لا تختلف كثيرا عن النظرية الاشتراكية في أحدث أطوارها ، وقد رأينا من الظواهر ما يدل على أنه طور الاستقرار . وأن الدول جميعا من رأسمالية وإشتراكية تتجه بخطوات مختلفة سرعة وبقينا نحو هذا الطور . فالإشتراكية الإسلامية تبدأ أولا بنظرية الحد الأدنى للمعيشة أو « نصيب الإنسان من الدنيا » بلغة القرآن . وهي أول من نادى بفكرة الاشتراك في التمتع . فاشترط الدين أن تكون الصدقة من طيبات الكسب . وأن يكون الإنفاق مما يحب المرء . والله يكفل لكل فرد كفايته « أليس الله بكاف عبده » وهو إذا لم يوفق لا اكتساب نصيبه من الحياة الدنيا (أى ما يكفيه) كان له حق استكمال من أموال الأغنياء « والدين في أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم » . وواجب على هؤلاء أن لا يخصوا أنفسهم بخيرات الله دون الفقير وأن يشركوه معهم في التمتع بالإنفاق مما يحبون .

أى أن الإشتراكية الإسلامية تبيح الكسب الشخصى وتسلم بالتفاوت فى الكسب ، ولكنها تقول بإعادة التوزيع على نحو يحقق العدالة والتوازن بين الطبقات . فلا تكون هناك كما قال أبو ذر الغفارى « طبقة مترفة وأخرى محرومة » . فإذا كانت الأداة الاقتصادية تعطى بعض الأفراد ما هو أقل من كفايتهم ، وتعطى البعض الآخر أكثر مما يجب ، « والله يرزق من يشاء بغير حساب » ، فإن الدين الإسلامى قد فرض من الوسائل ما يمحو سوء توزيع هذه الأداة . وهو ما يعبر عنه شوقى تعبيراً بليغاً بقوله :

يريد الخالق الرزق إشتراكا وإن يك خص أقواماً وحابى
ولكى يحقق الإسلام العدالة فى توزيع الثروات ، جعل الزكاة إحدى

فرائضه ، وجعل للفقراء الحق في أموال الأغنياء . وللدولة الإسلامية أن تتخذ كل الوسائل الممكنة لجمع الزكاة إذا امتنع الأفراد عن أدائها ، أو اتخذوها أداة للتم والتفاخر . « خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتذكهم بها . » كما أن لها أن تأخذ من النظم الحديثة ما يترأى لها مناسبا ، مادام لا يتعارض وروح الإسلام . فمبدأ النصاب ، ومبدأ التفرقة بين الدخل المكتسب والدخل غير المكتسب أيضا بالعربيين عن الإسلام ، الذي جعل ما يؤخذ من العنيفة $\frac{20}{100}$ بينما لا يحجب من الزكاة سوى $\frac{25}{100}$ أو $\frac{50}{100}$ أو $\frac{10}{100}$ من رأس المال .

وإذا كان الإسلام يكفل لكل فرد في الدولة حداً أدنى من المعيشة ، فكيف يوزع ما يزيد من الدخل الأهل على جملة الحدود الدنيا لجميع الأفراد ؟ أترام يترك الأمر بغير ضابط ، أم أنه لا يسمح بزيادة الثروة الخاصة عن حد معين معقول ؟ لا شك أن فكرة الحد الأعلى للثروة الخاصة ، والقضاء على الترف وما فوق الكماليات ، هي إحدى الدعائم الأساسية للإسلام . وذلك ما نجده واضحاً في قوله تعالى : « ولو بسط الله الرزق لعباده لبغوا في الأرض ، ولكن ينزل بقدر ما يشاء ، إنه بعباده خبير بصير » . وقوله تعالى « زين للناس حب الشهوات من النساء والبنين والقناطير المقنطرة من الذهب والفضة والخيل المسومة والأنعام والحرث . ذلك متاع الحياة الدنيا ، والله عنده حسن المآب » . وقوله تعالى « والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم » .

هذه الآيات مجتمعة ترمي إلى فرض حد أعلى للثروة الخاصة . إلا أن الإسلام لم يعين للناس هذا الحد . وهذه حقيقة إن غابت على أحد ، فلا تغيب عن دارس الاقتصاد الحديث . ذلك أن الحد الأعلى للمعيشة

كحدها الأدنى ، حد نسبي يختلف باختلاف الشخص والزمان والمكان .
ولهذا ترك الله تقديره لاجتهاد الحاكم في حدود أوامره العامة وهي :

(١) أن لا تتجمع الأموال لدى بعض الأفراد عن طريق سلب « نصيب الغير من الدنيا » كما لو أعطى صاحب العمل للأجير أجراً دون هذا النصيب . ولا عن طريق بخس الناس أشياءهم بالغش أو البيع بأثمان باهظة . وصاحب العمل الذي يفعل هذا حكمه حكم السارق . وهذا ما قضى به عمر بن الخطاب عندما اتهم عبد الرحمن بن حاطم عبيده بالسرقة ، فأجابوا بأنه لم يعطهم كفايتهم ، فغفا عنهم وأندره إن جاء يشكو عبيده بالسرقة مرة أخرى بقطع يده هو لا بقطع يدهم .

(٢) أن لا تتركز الأموال لدى الأغنياء إلى الحد الذي يتخذونها فيه أداة للبغي والإفساد في الأرض ، والانتعاس في الترف والشهوات على نحو يؤدي إذا صحبه بخس العمال أجورهم ، إلى انصراف نظام الإنتاج إلى إنتاج الكماليات على حساب الضروريات . بينما كان الرسول يوصي دائماً بتقديم كل ما هو ضروري على ما هو كمالي .

(٣) أن لا تتكدر الأموال المكتنزة لدى بعض الأفراد ، مما يؤدي إلى حبسها عن النشاط الاقتصادي . فالتقود في رأى الكتاب المسلمين لا غرض لها ، وهي الوسيلة لكل غرض ، وفي حبسها تعطيل للمعاملات ولهذا أمر القرآن في مواضع شتى بالإتفاق . وهو في دعوته إلى الإتفاق إنما يقول بنظرية « تبادل الخدمات » التي تقوم عليها فلسفة « هنرى فورد » الصناعية في العصر الحاضر . والتي تعد بحق إحدى دعائم الإسلام . « وما أنفقتم من شيء فهو يخلفه » وهو خير الرازقين « وما تبفقوا من خير يوف إليكم وأنتم لا تظلمون » فالإتفاق للبر وللخدمة

الغير يعود نفعه على الجميع بما فيهم المنفق نفسه . وهذا ما أدركته الرأسمالية الرشيدة أخيراً ، والذي يقترب بها شيئاً فشيئاً من النظام الاقتصادي الإسلامي .

بقي علينا أن نتساءل ماذا يرمى الإسلام بدعوته هذه إلى الحدين الأدنى والأعلى للعيشة ، وحملته على الترف والترفين ، وتقديره حق الاشتراك في التمتع للجميع ؟ لاشك أنها دعوة صريحة لإلغاء نظام الطبقات ، الذي أحل محله نظام الدرجات الاقتصادية المعاونة على العمل لرفاهية المجموع . ذلك النظام الذي أشاد به القرآن في مواضع شتى : « وهو الذي جعلكم خلائف الأرض ، ورفع بعضكم فوق بعض درجات ليبلوكم فيما آتاكم . إن ربك سريع العقاب ، وإنه لغفور رحيم » وقوله تعالى : « ولكل درجات مما عملوا وليوفيهم أعمالهم وهم لا يظلمون » والآية الكريمة الأخيرة تفيد أن هذه الدرجات على أساس العمل . وهذا ما وجدناه في أحدث أطوار النظرية الاشتراكية . وهذا ما لا يقبل جدلاً لأن الإسلام قد جعل العمل فريضة على كل مسلم : « وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون » ولهذا لا يجوز لمسلم قادر على العمل أن أن يقعد عنه ، ويزيحه على الغير . كما يجب إحاطة الملكية الخاصة بجميع الضمانات وحصرها في جميع الحدود التي تحول دون اتخاذها أداة لجعل الغير يعملون للمالك المترفع عن العمل . فالإسلام دين العمل . ولقد قرر صراحة أن لا جزاء بلا عمل ولا عمل بلا جزاء : « وأن ليس للإنسان إلا ما سعى ، وأن سعيه سوف يرى ، ثم يجزاه الجزاء الأوفى » .

فلا تناقض إذن بين الاشتراكية والنظام الاقتصادي الإسلامي . وليس في الإسلام ما يمنع إلغاء الملكية الخاصة ، إذا لم تكف تلك الضمانات والحدود للحيلولة دون اتخاذها أداة للترفع عن العمل ، واستغلال

عمل الغير . حتى لنستطيع القول ، دون أن نخشى الوقوع في الخطأ ، أن ليس في الاشتراكية المعاصرة ما يتنافى وروح الإسلام وتعاليمه . وأن النظام الاقتصادي الإسلامي هو في نظر الرجل الاشتراكي المعاصر نظام معقول لا يتنافى وروح العصر . بل إن الاتجاهات المستقبلية للاشتراكية تقترب منه شيئاً فشيئاً ، حتى لقد تلتقى به تماماً في يوم من الأيام . فكل حملة على الاشتراكية باسم الدين هي حملة باطلة ، واستغلال رأسمالي سافر لفكرة الدين . ومن جهة أخرى كل حملة على الدين باسم الاشتراكية هي حملة باطلة ، لا تصدر إلا عن صهيوني يتقنع بقناع الاشتراكية ، أو عن مترممت سطحى التفكير ! ولو حرصنا في كفاحنا نحن الاشتراكيين المصريين الأحرار على إبراز الصبغة الاشتراكية الصريحة للنظام الاقتصادي الإسلامي ، لفوتنا على الرجعيين المصريين بذلك سبيل الاستغلال الرأسمالي لفكرة الدين في عرقلة الحركات الشعبية التحريرية ، وفي إشهار سلاح التعصب الديني ضد الاشتراكية والاشتراكيين . وإذا كنا بهذا الحرص نستطيع التوفيق بين الاتجاه الاشتراكي وكل من الاتجاهين الإسلامي والوطني ، فعلى أى أساس يجب أن نوفق بين الإسلام والوطنية ؟

يتخذ هذا التوفيق عند بعض الجماعات الناشئة مظهر المناداة بتحرير الوطن الإسلامي ومن هذه الجماعات ما يتخذ فكرة الجامعة الإسلامية نواة لتكوين امبراطورية من الشعوب الإسلامية ، تكون مصر نواتها ودعامتها . هذه الاتجاهات في رأينا لا تخلو عن كونها مجرد دعوات ارتجالية لا تستند إلى أسس تاريخية واقتصادية . فالقول بتحرير الوطن الإسلامي عاطفي أكثر منه عملي . ونحن لانستطيع أن نضم إلينا ، ولا نريد أن نضم إلينا شعوبا تختلف عنا في الجنس والعقيدة ، وإن آحذت معنا في الدين ، أو حق في اللغة والدين .

إن العالم ولاشك على أبواب نظام دولي جديد . ولقد تمخضت الحرب عن اتجاه واضح نحو نقص عدد الدول ، نحو اندماجات دولية تؤلف منها وحدات قومية واقتصادية أكبر حجما . ذلك لأن تطورات الظروف الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية تستدعي زيادة متوسط حجم الدولة . فالدول الآن كما يقول ج . هـ . ويلز في كتابه « الحرب والسلام » جد صغيرة بالنسبة لمقتضيات العصر . كما أثبتت مباحثات سان فرانسكو ، إبريل ١٩٤٥ ، مدى هيمنة الدول الكبرى على توجيه السياسة الدولية ، وانفرادها بوضع أسس السلام الجديد . ولم يكن على الدول الصغرى إلا أن توافق وتسلم للدول الكبرى بما تريد ! فإذا أرادت الشعوب الصغرى أن تحيا ، وأن يكون لها صوت مسموع ، لوجب أن تندمج في وحدات قومية أكبر حجما . لاسيما وقد أظهرت تجارب الحرب القاسية أن الدول الصغيرة لا تستطيع المحافظة على كيائها ، وصدا اعتداء الشعوب الكبيرة . فلماذا لا تندمج الدول الصغيرة بعضها مع البعض الآخر ، وتكون دولا أكبر وأقوى ؟ وماذا يكون مركز العالم العربى من هذا الاتجاه الفكرى الجديد ؟ وهل تكفى جامعة الأمم العربية لتحقيق هذا الاتجاه ؟ وماذا سيكون مركز العرب كأمة واحدة في نظام العالم الجديد ؟ وهل تظل شعوب الأمة العربية على تفككها وانحلالها واستسلامها حق تدخل في المجالات الحيوية للشعوب الأوربية ، أم تحتفظ لنفسها بمجالاتها الحيوية الخاصة ؟

نحن لا نتصور ، ولا نتصور غيرنا يقبل أن نكون مطمعا لغيرنا من الدول ، وفي نطاق مجالاتها الحيوية أو مناطق نفوذها وإن لنا في تاريخنا المجيد ما يجعلنا خليقين بكيان مستقل حيوى . فما هو الكيان الحيوى المستقل لشعب وادى النيل ؟ أليكون على أساس اقتصادى فتندمج مع

الشعوب التي تجد مصلحتها في الاندماج معنا من الوجهة الاقتصادية ،
ونسكون معها وحدة قومية كبرى ، أم يكون على أساس ديني فيمتد إلى
جميع الشعوب الإسلامية على اختلاف أجناسها ؟

لا شك أن الأساس الاقتصادي هو الأحكم والأرسخ . وإذا أخذت
به الشعوب العربية أو الإسلامية لألفت فيما بينها عدداً معقولاً من الوحدات
القومية الكبرى ، تتعاون إلى أبعد حدود التعاون ، من حيث توحيد
نظمها النقدية وعمالتها ، وتخفيض أو إزالة الرسوم الجمركية بينها ، ومن
حيث التمثيل السياسي المشترك ، أي الموحد الخ . . مثلاً يستطيع وادي
النيل بمنابعه ، وفلسطين وبرقه ، أن تؤلف جميعها وحدة قومية واحدة .
كما تؤلف إيران وأفغانستان وباكستان وحدة قومية واحدة ، وبلاد
المغرب وطرابلس وحدة واحدة الخ . . وهكذا نستطيع تكوين دول
عربية أو إسلامية متجانسة تستطيع بالتعاون والتحالف أن تحافظ
على كياناتها .

وإذا كانت فكرة الوحدة العربية لم تصادف بالأمس قبولا لدى الشعوب
العربية المختلفة ، فذلك يرجع إلى غموض الطريقة التي عرضت بها أكثر
من مرة . وإلى تظاهر السياسة الانجليزية بتحييدها ، مما شكك فيها
الوطنيين في تلك الأمم العربية ونفرتهم منها . لا سيما وأن دعاة الوحدة
العربية لم يحددوا ما يقصدون بها تماماً . أتراهم يقصدون اندماجاً دولياً ،
أي إدماج الشعوب العربية جميعاً في وحدة قومية واحدة ؟ وما هو النظام
السياسي الذي تتخذه تلك الوحدة ؟ أيكون امبراطورية يحكمها خليفة ،
أم ولايات عربية متحدة ، على نمط الولايات المتحدة الأمريكية ؟ أم تراهم
يقصدون بها مجرد تعاون وثيق بين الشعوب العربية لتنسيق حركاتها

الوطنية الفردية ، وتوجيهها نحو هدف واحد باتباعها خطة منسقة مشتركة مما يجعل هذا الانتصار مؤكداً .

ذلك ما عالجته بصراحة وأنا أسطر هذا الكتاب خلال الاعتقال ، قبل أن يظهر إلى حيز الوجود ذلك المسخ الذي يسمونه « جامعة الأمم العربية » وقد آثرت أن أترك ما كتبت على علاته ، وحسبى أن أنت تجربة تلك الجامعة مؤيدة لوجهة نظرى . فهى لا تعد اتحاداً بين شعوب العرب ، وإنما هى تحالف بين الطبقات الحاكمة فى الدول العربية . وإن يحدث هذا التحالف أثراً يذكر فى مصير شعوبها وما كان هذا التحالف ليتم ، إلا لأن الإنجليز أرادوه . وما كان ليتم إلا على النحو الذى أرادوه . وأعظم دليل على صدق ما ذهبنا إليه ، أن الوزارات العربية التى أبرمت بروتوكول الاسكندرية استقال أغلبها أو أقيل . ثم جىء بوزارات أخرى صنعت بروتوكولا آخر هو ميثاق الزعفران ، مارس ١٩٤٥ ، الذى جاءت نصوصه أكثر اعتدالاً من نصوص بروتوكول الاسكندرية ، اكتوبر ١٩٤٤ ، والذى حظى باستحسان الصحف الانجليزية يومئذ عياناً جهاراً . فكتبت التيمس تقول : « لم يكن من السهل تحويل الأمانى التى اتفق عليها فى الاسكندرية إلى نصوص عملية . ومع أنه لا يجوز الحكم على الميثاق قبل درس نصوصه بأكملها ، فإنه لمن الواضح أن الزعماء العرب قد أحسنوا صنعا باجتناّب كل ما من شأنه إحداث المتاعب فى العلاقات بالدول العظمى فى عهدها الجديد الثمر » . وهكذا كان ولا بد وأن يمر بروتوكول الاسكندرية ، قبل أن يتحول إلى ميثاق معقول ، على الرقيب وما أعظم سلطانه رقيب ! بل سيظل رقيباً على جامعة الأمم العربية بحيث لا تستطيع أن تقوم بأى دور جدى ، كما انضغ من الطريقة الهزيلة التى عالجت بها مشكلة فلسطين ، ومن إقصاء شعوب طرابلس ومراكش

وتونس والجزائر عن الجامعة ، لأنها شعوب عربية غير مستقلة . ولو كانت الجامعة العربية قد تألفت من الحركات التحررية للشعوب العربية جميعا ، لوجدت تلك الشعوب لنفسها مكانا فيها . ولكن ما العمل ، وهي لا تقوم إلا على الحكومات ، وليس لأى من هذه الشعوب التى لم تتمتع بعد بالحكم الذاتى حكومة ! ؟

كان الواجب إذن أن تفرغ فكرة الوحدة العربية فى ذلك الوضع الأول ، أى كتعاون بين الحركات التحررية للشعوب العربية . أما وقد تألفت كتعاون بين الحكومات العربية غير المهيمنة على إقدارها السياسية تماما ، والمثقلة بقيود الاستعمار بصوره المختلفة ، فهى أداة للتحرير عديمة الجدوى . إن لم تكن بمثابة تنظيم دولى للاستعمار على نطاق كبير ، يراد به ربط الدول العربية بعربة الاستعمار التى تجرها حكومات خاضعة لهفوزه ، مستتراً كان أم ظاهراً ! ولو أن الوحدة العربية ألفت كتعاون بين هذه الشعوب على تضافر وتنسيق حركاتها الوطنية التحريرية ، بمعنى أن توجه تلك الشعوب التى ما زالت تكافح للتحرر من نير الاستعمار ، كفاحها الوطنى وجهة واحدة منسقة . فيقوى كل منها بذلك عزيمته فى الكفاح المشترك ، وتكون وسائل كفاحه أبلغ أثراً . فنحن نرى مثلاً كلا من الشعوب المضطهدة قد أشهر سلاح مقاطعة البضائع الإنجليزية فى وجه بريطانيا على حده ، وأثار بذلك القلق فى نفوس رجال الصناعة الإنجليز ، وحرك مخاوفهم . فماذا كان يكون تأثيره لو أن تلك الشعوب وقد أشهرته فى وقت واحد بحركة اجتماعية منظمة ؟ لاشك أن كان يزلزل الأرض تحت أقدام رجال الصناعة الإنجليزية ، ويأخذ من صلب بريطانيا كل مأخذ / وامل فى هذا ما يبرز لنا أهمية التعاون بين الشعوب المضطهدة هذا التعاون الذى لم نعطه بالأمس ما يستحق من اهتمام وعناية ، كان يظهر

في بعض المناسبات ليختفي سريعا . فحاول الوفد بفتور أن يحقق نوعا من التعاون بينه وبين المؤتمر الهندي . كما كان العطف متبادلا بين الشعوب العربية التي أجمعت على تأييد الحركات الاستقلالية في فلسطين وسوريا ولبنان ، وأخيرا في مراکش وتونس .

فما الذي يمنع أن تعتمد الدول العربية على تحويل هذا العطف المتبادل إلى تعاون وثيق صادق ، يدعم الحركات التحررية في كل منها ، ويعينها على تحقيق أمانها ؟ ولماذا نشأت الحركات الوطنية في تلك الشعوب محلية مفردة ، ولم تلتق وتجتمع في حركة منسقة عامة ، وهي التي تمر بمحنة واحدة ، وتسعى لمهدف واحد ، ويجمعها إدراك عربي واحد ، وقد عاشت قبل وقوعها في برائن الاستعمار ونجزئتها بين المستعمرين الأوربيين أمصارا عربية متحدة أجيالا طويلة ؟ تلك صدمة الاستعمار ، وذلك شعور الشعوب العربية بالنقص كشعوب مغلوبة ، قد جعلها شخصيتها العربية تتضاءل وتتضاءل بانسياقها في ركاب الغرب بقوته السياسية ومدنيته الخلابه ؛ وعندما استفاق كل من هذه الشعوب من هول الصدمة ، وقام يدافع عن حقه المسلوب سريعا ، اضطبغت حركته التحريرية بالصبغة الوطنية المحلية ، تبعاً لإختلاف المستعمر ، ولتباين الوضع الاستعماري السياسي .

ولقد زاد تلك الحركات الوطنية المحلية تباعدا تعدد الأوضاع الاستعمارية السياسية ، من انتداب إلى معاهدات استقلالية متفاوتة في حقوق السلطان والسيادة الخ . . تعددا جعل الشعوب العربية تحس خطأ أنها قطعت أشواطا مختلفة في طريق الحرية ، أو بلغت درجات مختلفة من الإستقلال ، مما يجعلها تميل إلى الإنفراد بحركتها الوطنية والسير بها وفقا لما يترأى لها من المصالح الخاصة . ثم تقوى هذا النزوع الانفرادي بالانعزات المحلية ، كالنعرة الفرعونية في مصر التي غلبت على الوطنية العاطفية المصرية كما

أونحننا في فصل سابق . تلك النزعات المحلية هي التي عاقت التعاون بين الحركات التحررية للشعوب العربية . ولعلها كانت أول أسباب نفور تلك الشعوب من فكرة الوحدة العربية . وانصرافها عنها إلى أحلام عاطفية باحياء مجد الأوائل . فلو انصرف المصريون إلى إحياء مجد الفراعنة وتغنى السوريون بمجد الفينيقيين ، وفكر العراقيون في بعث بابل وآشور لما كانت هناك وحدة عربية حقيقية . أو لما كان هناك تعاون جدى ، ولانتهى الأمر بتلك الشعوب إلى التنافس والتنازع

إن سياسة الوحدات القومية الإسلامية الأكبر حجماً هي الخطوة العملية المثلى لتحرير الشرق وبعث مجده الغابر . ولن تقف الظروف المحلية الخاصة أو النزعات المحلية في وجه مشروع كهذا ، الذى تقطع بنجاحه ثلاثة أرباع الطريق إلى الجامعة الإسلامية الكبرى . وقد راعينا في هذا المشروع ، الأولى بالطبع ، تقارب الجنس والاستكمال الاقتصادى ، والحدود الاستراتيجية معاً . فتلك وحدة وادى النيل يجب أن تشمل من الناحية الاستراتيجية على جنوب فلسطين وبرقة . لأن مصر لا تستطيع تأمين حدودها والمحافظة على سلامتها بدون الاندماج مع هذين الاقليمين في وحدة قومية واحدة . وهذا ما ندركه بمراجعة حدود مصر ، أوقعها الجغرافية الحيوية في عصور التاريخ المختلفة . أما عن السودان فهو ومنابع النيل ومصر وحدة طبيعية لا تتجزأ ، غلفتها وحدة سياسية من قديم الأزل . إذ كانت الروابط وثيقة بين شطرى الوادى في عهد الفراعنة . وقد امتد توسع شعب وادى النيل يومئذ إلى الحبشة التي غزاها امنحبت الثالث عن طريق النيل الأزرق . وحتى بتعاقب الفرس والرومان والعرب والترك على مصر ، لم ينفصل السودان عنها ، وظلت الصلات بينه وبين مصر باقية ، تتوثق أحياناً وتضعف أحياناً أخرى . ومنذ بدأت القومية

المصرية في الانتعاش في عهد محمد علي ، عادت الوحدة السياسية فتوثقت بين شطري الوادي . وتوطدت تلك الوحدة في عصر اسماعيل الذي توسع في جنوب السودان ، ورفع العلم المصري على منابع النيل حتى أوغنده .
إلا أن حملات اسماعيل كانت للأسف بقيادة انجليزية مما أتاح للاستعمار الإنجليزي أن يمد أنفه في السودان باسم معاونة مصر في مكافحة الرق . وأخذ الإنجليز يتآمرون في الخفاء ويستغلون مظالم الحكام الأتراك لإثارة أهالي السودان على إخوانهم في الشمال . مع أن السودانيين ما كانوا ليفكروا في الثورة على مصر قبل تسلي « الممهد الإنجليزي » إلى السودان . وإذا كان السودانيون قد ظلموا ونالهم بعض الاضطهاد على يد بعض الحكام الأتراك أو المصريين المتعطسين ، فالشعب المصري كان يزرع في نفس الوقت تحت نفس المظالم . حتى لقد جاءت ثورة المهدي في السودان ، في أعقاب الثورة العراقية في مصر ، وكان تعاقب الثورتين المتجاوبتين مظهراً رائعاً لوحدة الوادي . وعلى الرغم من أن المهدي قد أعلن بوضوح أنه إنما يهدف إلى تحرير إخوانه في الشمال من سيطرة الإنجليز الغزاة المستعمرين والأخذ بشأرا عرابي ، استطاع الإنجليز بعد أن سيطروا على الجيش المصري بتجريده من قاداته وضباطه الوطنيين الأقوياء ، أن يسوقوا جنوده كالحراف إلى مجاز « هكس » المرسومة . حيث تعرضت القوات المصرية بسوء اختيار طريق الزحف للاقتناص وللموت عطشاً وجوعاً !

وهكذا بالأخطاء المتعمدة للقيادة الإنجليزية ، وبفشل الحملات المفتعل ، تقدم الإنجليز بنصح مصر بإخلاء السودان مؤقتاً حتى تستعيد قوتها ، مشفقين على مالياتها المترتبة من نفقات استرجاعه ! وما ذلك إلا ليعودوا إليه فأنحين فيما بعد ، وليضعوا عليه باسم حق الفتح يدهم .

إلى هذا فطن شريف باشا رئيس الوزراء يومئذ ، فقدم استقالته محتجاً بأن إخلاء مصر للسودان ، يسقط حقها في الوحدة ، ويجعله نهياً للدول الأخرى ، مصرّاً على ضرورة بقاء حوض النيل ومنابعة كلاً لا يتجزأ . إلا أن الإنجليز نفذوا أمر الإخلاء وفقاً للخطة الموضوعة . وأجروا مصر على إرسال « غوردون » لتنفيذ خطة الجلاء عام ١٨٨٤ ، ليعودوا إلى السودان فاتحين ، وليحظوا بنصيب الأسد في إدارته طبقاً لاتفاقية ١٩ يناير ١٨٩٩ ، مع أن مصر هي التي تحملت وحدها نفقات الحملة . ولولا شجاعة جنودها وقوة احتياهم لما نجحت ، بشهادة المؤرخين والعسكريين الإنجليز .

وفي الوقت الذي كانت تسعى فيه مصر لتعديل تلك الاتفاقية الجائرة ، اتخذ الإنجليز حادثاً فردياً ، هو حادث اغتيال السردار عام ١٩٢٤ ، ذريعة لسلها من حقها في السودان ، بإجبارها على سحب جنودها منه ، وبتجريدتها من كل مظاهر الاشتراك في الإدارة . كما منعوا لجنة الدستور قبل ذلك من أن تحدد علاقة مصر بالسودان ، بحجة أن هذه العلاقة محددة بالاتفاقية سالفة الذكر . وهكذا حرص الإنجليز على قطع كل سبيل للمحافظة على وحدة الوادي . ولم يقبلوا الاتفاق على هذا الأساس مع المفاوضين المصريين إطلاقاً في المفاوضات التي أجريت وفشلت ، قبل نجاح مباحثات معاهدة أغسطس ١٩٣٦ ، التي وإن سمحت بعودة بعض وحدات الجيش المصري إلى مناطق محددة في السودان ، وبتعيين خبير اقتصادي مصري ، إلا أنها تركت مسألة الوحدة معلقة ، ولم تحقق مطالب المصريين والسودانيين في الاندماج في وحدة قومية واحدة . هذا في الوقت الذي عمد فيه الإنجليز إلى تدعيم سلطانهم في السودان ، وانفرادهم بحكمه ، بتشجيع الدعوات الانفصالية ، ونثر بذور الوصولية عن طريق إقطاع

الأراضي الشاسعة لبعض كبار السودانيين ، ومنحهم الألقاب والمزايا الاستثنائية ، وبإطلاق يد البشرين والمستعمرين في مناطق السودان الجنوبية ، وبإغلاق أبواب الهجرة والتعمير الاقتصادي في وجه المصريين بينما تفتح على مصراعيها لليونانيين وغيرهم من طفيليات الإمبراطورية البريطانية .

نحن لا ننظر إلى السودان نظرة الإنجليز الاستعمارية ، ولا نريد دخوله فأنحين أو مستعمرين . وإنما نريد إدماج شطرى الوادى والمناطق الاستراتيجية المتاخمة له في وحدة قومية واحدة ، عن طريق الاستفتاء الشعبى العام ، وعلى أساس المساواة في الحقوق والواجبات ، وبحيث يتمتع أفراد شعوبها جميعاً بمستوى أعلى مما يتمتعون به الآن من الرفاهية المادية لي ظل أقصى عدالة اجتماعية ممكنة .

هذا الاتجاه نحو الوحدة القومية المصرية السودانية الشاملة ينبع النيل والمناطق الاستراتيجية المتاخمة له ، كانت ولا يزال ممثلاً في الحزب الوطنى الذى ظل يحمل لواءه وحيداً ، حتى عادت إليه البلاد عقب إبرام معاهدة أغسطس ١٩٣٦ . ولم تكد تنتهى الحرب العالمية الثانية حتى عم هذا الاتجاه وشاع . فإذا بالأحزاب والهيئات تطالب جميعاً بالجلاء ووحدة الوادى . نعم إن البيانات العاطفية التى أصدرتها الأحزاب والجماعات لم يقابلها الشعب بالحماس المنتظرة . وقد خيب أمالها جميعاً في أن تقطره وراءها في حركة شعبية كبرى تسعى لتحقيق أهداف البلاد القومية . إلا أن هذا لا يعنى أن الشعب كان فاتراً أو يائساً أو غير مستعد لاستئناف الكفاح . بل هو يعنى أن هذا الشعب لم يعد يؤمن بهذه الأحزاب والجماعات ، ولم يعد يأنسها على أن تتولى زمام الحركة الوطنية

بعد أن أساءت توجهها . وكيف يأتونها على استرداد حقوقه كاملة ، وهي التي لم تستطع أن تحافظ على ما اكتسب خلال المراحل الأولى من كفاحه الشاق المرير من حقوق ؟

إن الشعب يشعر في قرارة نفسه أن هذه الأحزاب جميعاً غريبة على هذا الاتجاه الجديد ، ولا تستطيع النهوض بأعباءه ، وحق الحزب الوطني ، وإن كان أول من سار في هذا الاتجاه منذ عشرات السنين ، إلا أنه لم يستطع مواصلة السير فيه بنجاح ، واستطاع الوفد أن ينتزع منه زمام الحركة الوطنية عام ١٩١٩ . وقد انصرف الحزب الوطني على أثر ذلك إلى مجرد الحملة على الوفد ، وتحول من حزب حركي إلى حلقة متواضعة من الأشخاص الناقمين الباكين على إفلات زمام الزعامة من أيديهم . وقد انصرفوا عن استئناف حركتهم بإعادة الكرة بعزيمة أقوى ، وبإدراك أعم ، وبوسائل أجدى كما كان المنتظر من كل مكافح حق إلى القعود عن العمل المنتج وصب اللعنات على الوفد واتهامه بسرقة الزعامة منهم . . لكان الزعامة بضاعة تسرق ، ولكان الشعب قطع بلا وعى ولا إدراك ! ثم تآدوا في خطأهم فوضعوا أيديهم أكثر من مرة في يد أحزاب الأقلية . وهو لعمري تصرف سخيف قائم على الحقد والكراهة فلو كان الحزب الوطني يمثل الفكرة الوطنية الحققة . . لو كان الحزب الوطني يمثل الوطنية المتسامية على السياسة الحزبية الوضولية ، والزاهدة حقاً في جاه الحكم ، لما وضع يده يوماً في يد أحزاب الأقلية الوضولية التافهة ، ولحاربها جميعاً محاربه للوفد ، الذي لن يستطيع أن يسترد منه الزعامة المفقودة بمجرد التباكي مع المنشقين الخاقدين ، أو الطامعين في أسلاب الحكم والزعامة !